

امواله منقری

۸۶۱، ۲۸

کتابخانه  
موزه و مرکز اسناد  
سازمان اسناد و کتابخانه ملی  
جمهوری اسلامی ایران

۱۸




8

۴۴

۱۸۸۲۱

۲۰۹۹۸۶



کتابخانه مجلس شورای اسلامی		 جمهوری اسلامی ایران شماره ثبت کتاب
کتاب	مجموعه: فرائض، کتب فرائض و مسائل	
مؤلف	سجاولندی	شماره قفسه ۱۸۸۲۱
مترجم		

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	خطی
۱۸۸۲۱	

۱ ۲ ۳ ۴ ۵ ۶ ۷ ۸ ۹ ۱۰ ۱۱ ۱۲ ۱۳ ۱۴ ۱۵ ۱۶ ۱۷ ۱۸ ۱۹ ۲۰ ۲۱ ۲۲ ۲۳ ۲۴ ۲۵ ۲۶ ۲۷ ۲۸ ۲۹ ۳۰ ۳۱ ۳۲ ۳۳ ۳۴ ۳۵ ۳۶ ۳۷ ۳۸ ۳۹ ۴۰ ۴۱ ۴۲ ۴۳ ۴۴ ۴۵ ۴۶ ۴۷ ۴۸ ۴۹ ۵۰ ۵۱ ۵۲ ۵۳ ۵۴ ۵۵ ۵۶ ۵۷ ۵۸ ۵۹ ۶۰ ۶۱ ۶۲ ۶۳ ۶۴ ۶۵ ۶۶ ۶۷ ۶۸ ۶۹ ۷۰ ۷۱ ۷۲ ۷۳ ۷۴ ۷۵ ۷۶ ۷۷ ۷۸ ۷۹ ۸۰ ۸۱ ۸۲ ۸۳ ۸۴ ۸۵ ۸۶ ۸۷ ۸۸ ۸۹ ۹۰ ۹۱ ۹۲ ۹۳ ۹۴ ۹۵ ۹۶ ۹۷ ۹۸ ۹۹ ۱۰۰




7

۱۸۸۲۱  
۲-۹۹۸۶

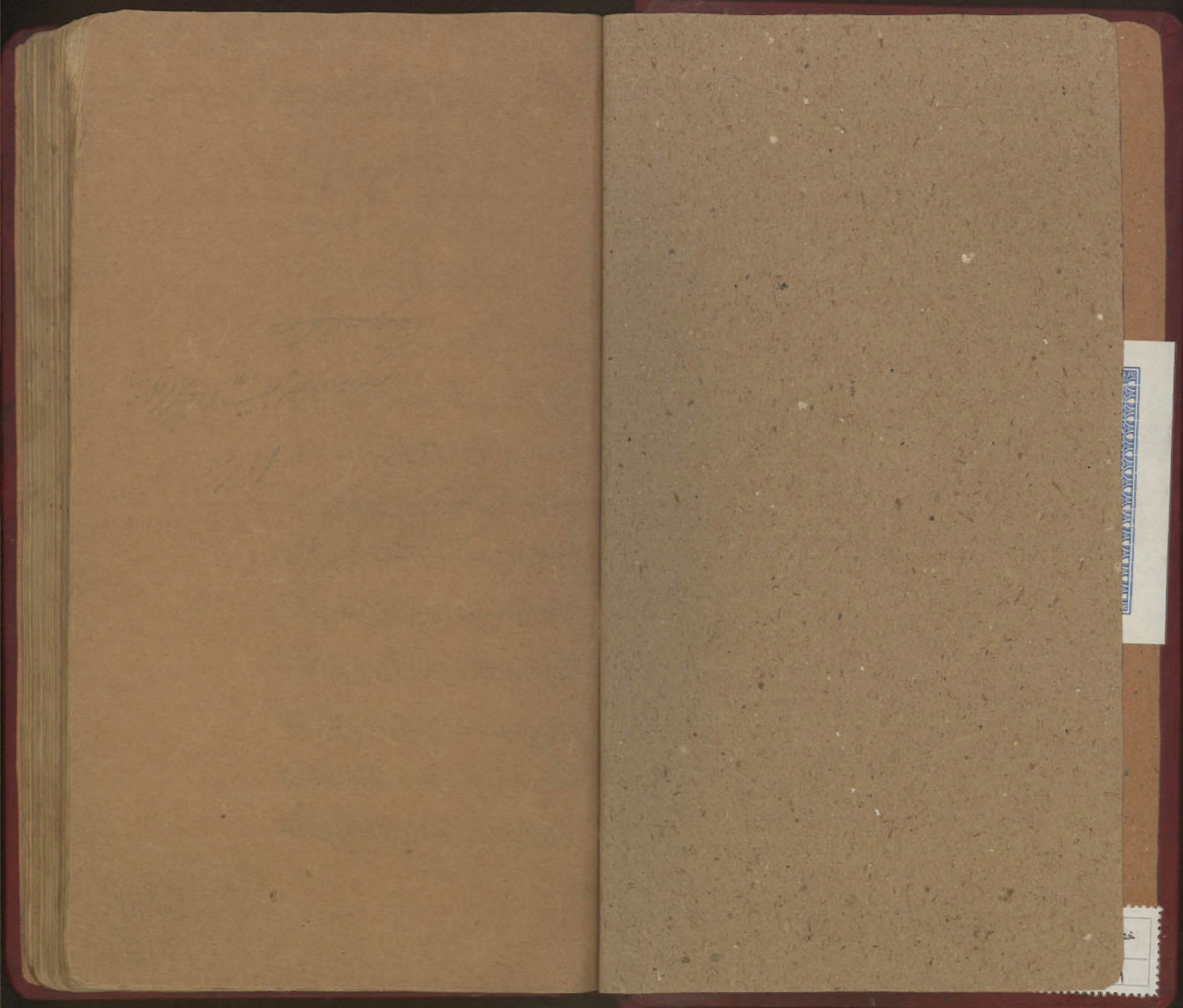


۱  
۲  
۳  
۴  
۵  
۶  
۷  
۸  
۹  
۱۰  
۱۱  
۱۲  
۱۳  
۱۴  
۱۵  
۱۶  
۱۷  
۱۸  
۱۹  
۲۰  
۲۱  
۲۲  
۲۳  
۲۴  
۲۵  
۲۶  
۲۷  
۲۸  
۲۹  
۳۰  
۳۱  
۳۲  
۳۳  
۳۴  
۳۵  
۳۶  
۳۷  
۳۸  
۳۹  
۴۰  
۴۱  
۴۲  
۴۳  
۴۴  
۴۵  
۴۶  
۴۷  
۴۸  
۴۹  
۵۰  
۵۱  
۵۲  
۵۳  
۵۴  
۵۵  
۵۶  
۵۷  
۵۸  
۵۹  
۶۰  
۶۱  
۶۲  
۶۳  
۶۴  
۶۵  
۶۶  
۶۷  
۶۸  
۶۹  
۷۰  
۷۱  
۷۲  
۷۳  
۷۴  
۷۵  
۷۶  
۷۷  
۷۸  
۷۹  
۸۰  
۸۱  
۸۲  
۸۳  
۸۴  
۸۵  
۸۶  
۸۷  
۸۸  
۸۹  
۹۰  
۹۱  
۹۲  
۹۳  
۹۴  
۹۵  
۹۶  
۹۷  
۹۸  
۹۹  
۱۰۰

۵۴

کتابخانه مجلس شورای اسلامی		 جمهوری اسلامی ایران
کتاب مجموع: فرائض، کف فرائض و مسائل		
مؤلف	سجاولندی	شماره ثبت کتاب
مترجم		۲۰۹۹۸۶
شماره قفسه	۱۸۸۲۱	

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	خطی
۱۸۸۲۱	





از این کتاب از خیر حیات و سعادت دنیا و آخرت

24/5/17



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين محمد الشاكرين والصلوة على  
خير البرية محمد وآله الطيبين الطاهرين قال رسول الله  
صل الله عليه وسلم تعلموا الفرائض وعلوها الناس  
فانما نصف العلم قال علي بن ابي طالب احدثت بركة البيت  
صوتي اربعة مرتبة الاول سداد بغيره وتجزئه من  
غيره تدير ولا تفتقر ثم يقضى ويؤخر من جميع ما بقى من مال  
ثم ينقد وصاياه من ثلث ما بقى من مال بعد الدين  
ثم يقسم الباقي بين ورثته بالكتاب والسنة واجماع الامة  
فيبدأ بها ثم الفرائض وهم الذين لهم سهم مقدرة في كتاب  
الله تعالى ثم بالعش من حصة النيب والعشبة كل من يافد

ما البقية الصالح الفرائض وعند المأثور في جميع المال  
ثم بالعشبة من حصة النيب وهو مولى العترة ثم نصيبه  
ثم الاربع على ذوي الغرض من النسبة بقدر حقوقهم ثم ذوي  
الارحام ثم مولى الموالاة ثم المقر بالنيب على الغير  
بحيث لم يثبت نسب باقاره من ذلك الغير اذ اقامت  
المقر ثم الارث ثم الموصى بجميع المال ثم بيت المال  
المانع من الارث اربعة الرقب واذا كان اوقفا  
والفضل الذي يتعلق به وجوب القصاص او الكفارة  
واختلاف الدين كالمسلم واليهود والاختلاف في الدين  
حققه كالزبي والذبي او حكمها كالمسلم والذبي او  
الجهين من دارين مختلفين والداران مختلفان  
باختلاف المسقة والملك الانقطاع العصة فيما بينهم  
مؤنة الفروض ومقتضى الفروض المقدرة في كتاب



احد ثلثي النصف والربع والثمن والثمان والثلث  
 والدرهم ومجرب هذه السهم اثنا عشر نفرا اربعة  
 من الرجال هم الاب والجد والعم وبواب الاب  
 وان علا والرافع لأم والزوج وتما من النساء  
 وهن الاوتمة واليتيم وبنت الابن وان سقطت الاب  
 والامت لأم والام والجرة الصغرى وبني الق لأم في  
 نسبتها الى الميت جديا به اما الاب فله احوال ثلاثة  
 الفرض المطلق وهو السهم وذلك مع الابن او ابى الابن  
 وان سقط الفرض والتعصيب وذلك مع البنت او بنت  
 الابن وان سقطت والتعصيب الحظ وذلك عند عدم اولاد  
 وولد الابن وان سقط والجدة الصغرى بالزوج في نسبتها الى  
 الميت ام واما الاولاد لأم فاحوال ثلث السهم الواحد  
 والثلث للابنتين فصاعدا فزوجهم واثنتهم والقسمة والاشقاء  
 بهما

بهما وليسقطون بالولد وولد الابن وان سقطت الاب  
 والجد بالاتفاق واما الزوج في ثلثان النصف عند عدم  
 الولد وولد الابن وان سقط الربع مع الولد او  
 الابن وان سقط فصول النساء والزوجات الاربع الموروثة  
 فصاعدا عند عدم الولد وولد الابن وان سقط ثلثين  
 مع الولد او ولد الابن وان سقط واما بنت الصلب  
 فاحوال ثلث النصف الواحدة والثلثان للابنتين  
 فصاعدا ومع الابن المذكر مثل حظ الانثيين وهو  
 يعصبون وبات الابن كبنات الصلب فله مع ام  
 ستة النصف الواحدة والثلثان للابنتين فصاعدا  
 عند عدم بنات الصلب ولهن السهم مع الواحدة  
 الصلبة ثلثة الثلثين فصاعدا عند عدم بنات الصلب  
 والابنتين مع الصلتين الا ان يكون كذا هن او



اذ كل من هذه غلام فيعصب من والباقي منهم للامم مثل خط  
 اللاتين ويسقط بالابن ولو تركه لكانت نبات ابن  
 بعض من بعض وبعض وولدت نبات ابن ابن ابن  
 آخر لعقبت السفر من بعض وولدت نبات ابن ابن  
 ابن آخر لعقبت السفر من بعض بعضه الصورة

الطريق الاول	الفرق الثاني	الفرق الثالث
بن	بن	بن
بن	بن	بن
بن	بن	بن
بن	بن	بن

العليا من الطرق الاول بالابن واحد والوسطى من  
 الفرق الاول بالابن العليا من الفرق الثاني والسفلى  
 من الفرق الاول بالابن الوسطى من الفرق الثاني  
 والعليا من الفرق الثالث والسفلى من الفرق الثاني  
 الوسطى من الفرق الثالث والسفلى من الفرق الثالث

الابن بالابن احد اذ عرفنا اننا نقول للعليا من الفرق  
 الاول النصف والوسطى من الفرق الاول من  
 ابنا بها السرس بكلمة المتكشفين والاشي للسطحات الا  
 ان يكون من غلام فيعصب من من كانت جذارة ومن  
 كانت فوقة من لم يكن وارت سهرم ويقط من وورثه  
 واما للاخوات الاب وام فاحوال نفس النصف الواحد  
 والثمان للاتين فصا عدد اربع الاب وام المذكر  
 مثل خط اللاتين يعرفن عصبته بالاستواء في القوائم  
 الميت ولين والباقي مع النبات اربع نبات الابن  
 لعول عليه السلام واجعلوا للاخوات مع النبات عصبته  
 والاخوات الاب كالاخوات الاب وام ولين احوال  
 سبع النصف الواحد والثمان للاتين فصا عدد اربع  
 عدم الاخوات الاب وام ولين السرس مع الاطراف



لاب وام تملكه للثنتين ولا يرثن مع الاثنين الاب وام  
 الام ان يكون معهن لفرق الاب فيعصبهن والباقي بينهم  
 للذكر مثل حظ الأنثيين والسأوسه ان يرثن معهن مع  
 البنات اوسع بنات الابن لما ذكرناه من اعيان والعقلاء  
 كلهم يستطرون بالابن وابن الابن وان سقط وبالاب  
 بالانفاق وبالجد عند انعقد ويقتطع هو العلات ايضا  
 بالانفاق لاب وام اما للام في حوالى ثلاثه وبالبنات اثنتان  
 وام اذا صار معهن بنت وام للام في حوالى ثلاثه  
 السدس مع الولد او ولد الابن وان سقط او الاثنين من  
 الاخوة والباقيات مضاعفان اي حقه كانا وثلاثه الكسرة  
 عدم هو الام المذكورين وثلاثه ما ينفق لغير فرض احد الزوجين  
 وذلك في المستقلين زوج وابوين او زوجة وابوين  
 ولو كان مكان الاب جد للام تملكه جميع المال عند

استقطعه الضامن باعتبار الابن وان عند محمد بن ابي ثعلبة  
 الجاهة العصباء العصباء النسبية ثلاثة  
 عصبه بنف وعصبه لغيره وعصبه مع غيره اما العصبه  
 فكل ذكر لا يرث في نسبه الى الميت اثنى وهم اربع اصناف  
 جزاء الميت واصلمه وجزاءه وجزاءه الاقارب الاقارب  
 يرجحون بقرب الدرجة اعني اوليهم بالميراث جزاء الميت  
 اي النبوت ثم نبوهم وان سقطوا ثم اصله اي التام الجذر  
 اي اب الاب وان علقا ثم جزاءه اي الاخوة ثم نبوهم  
 وان سقطوا ثم يرجحون بقوة القرابة اعني به ان ذاقوا  
 اولى من ذوى قرابة واحدة ذكر الكان او اثني لقوله عليه  
 ان اعيان بني العلات كالانف لاب وام او الاخوة لا  
 وام اذا صار معهن بنت او بنت ابنته او بنت ابنته  
 الانف لاب وام اولى من ابن الانف لاب وكذلك



انكم في اعوام الميت ثم في اعوام ابيه ثم في اعوام جده وما عتبه  
 بغيره فان ربح من الشفعة ومن اللات فربح الشفعة  
 والشك ان يعرف عتبه باخوته من كذا ذكرنا في خاتمتين  
 ومن لا فرض للميت اللات واخر باعته لا تغير عتبه  
 باخوته كالم والعمة فان المال كله للميت ومن العمة ما بعد  
 العتبه مع غيره مطلقا في تعبير عتبه مع الشئ اخر كالشقة  
 مع الشقة كذا ذكرنا واخر العتبه مولد العتبه ثم عتبه على  
 الترتيب الا في ذكرنا له قوله عليه السلام الولاء لعمه كلهم  
 الحبيب والاشقي للامانة من ورثة الميت لقوله عليه السلام  
 ليس للميت من الولاء الا ما اعتق او اعتق من اعتق  
 او كاتب او كاتب من كاتب او وريث او وريث من وريث  
 او وريث من وريث او وريث من وريث او وريث من وريث  
 واهم عندهم سوسر اولاد اللات والباء الا ان

وعندهم الولاء لكل اللاتين ولو ترك ابن الميت وعنده الولاء  
 لكل اللاتين بالاتفاق ومن ملك ذارم محرم منه عتبه عليه  
 ويكون ولاته ككلمات بابت للكبرى كشك ونحوه  
 وللصغرى عشرون في شقتها ابائهما بالخيرين فعتق عليهما  
 فان الاب وترك شيئا في الشكائين بين الامانة بالقرعة  
 والباقي بين مشتري بتي الاب انما بها بالولاء ككلمات  
 انما به للكبرى ومما للصغرى وتبع من عتبه و  
 واربعين **باب** الحجب الحجب على نوعين حجب  
 نقصان وهو حجب من سهم الماسم وذلك الحصة  
 لقوله وجين والام وبنت الابن والاخت للاب  
 وقدم بيان حجب حرمات والورثة فيه فليقان  
 فليقن لا يجسدون بحال النبت وهم ستة الابن والاب  
 والام والنبت والام والام والام والام والام



ببال ويجوزون بحال مذهبنا على الصلحين امد بها الى كل  
 من يد الى الميت بنحوه فانه لا يرث مع وجود ذلك  
 الشخص سوى الاول والاخر فانه يرتبون معهما للاسلاف  
 استحقاقا صحيحا للزكاة والثلثة الاقرب فالاقرب كما ذكرنا  
 في العصباء والمجروح لا يحق عندنا ومنه ان معدود  
 رضى امد تحجب حجب النقصان كالنكاح والعتاق و  
 والرق والحبس يحجب بالانفاق كما لا يشك من الاثر  
 والاعوان من نساء عدا من اى جهة كانا لا يرثان مع  
 الاب ولكن كى ان الام من الثلثة الى الارب حسب  
**باب** مخرج القرويين اعلم ان القرويين المذكورين  
 في كتاب امد نوعان الاول النصف والربع الثمن  
 والثلث الثلثان والثلث والسدس في التصفية  
 والتصفية ما ذكرناه في السابق من هذه القرويين  
 امد

امد امد امد فخرج كل من سمي الا النصف و  
 من اثنين كالمخرج من الاربع والثلث من ثمانية  
 والثلث من ثمانية واذا جاء مشق او علة وهاهنا  
 النوع واحد مطلق عدو يكون محال له وذلك العدو  
 انما يكون محال بالنصف ذلك الجور والنصف نصف  
 كالتسوية بين محرمي السدس والنصف نصف واما الثلث  
 النصف من الاول يكون ثلث او بعضه فهو من ثلث  
 واذا اختلف الربع من الاول يكون ثلث او بعضه  
 فهو من ثلث عشر واذا اختلف الثلث من الاول  
 يكون ثلث او بعضه فهو من اربعة وعشرون  
 العدل هو ان يراو على المخرج من اجزاء الامانة  
 من فرض اهل ان المخرج الخارج سبعة اربعة منها  
 لا تقول الاثلاث والثلثة والاربعة والثلثية







المسألة السابعة أصول ثلثة منها بين السما والارض  
واربع منها بين الارض والارض واما الثلثة في جبال  
ان كان سما كل لائق منقصة عليهم على كبر ولا جبال  
الغريب كما يرون في شين وان كان يكون الكثرة على الكثرة  
واحدة كذا بين السما هم وقد ركبهم موافقة فينبذ ورفق  
عدو الارض من الكثرة عليهم السما في اصل المسئلة هو لما  
ان كانت عات كايرون وعشر مائة او اربع واربون  
وست جبال والثلثة التي لا يكون بين السما هم واربون  
موافقة فينبذ كايرون وعشر مائة او اربع واربون  
اصل المسئلة كايرون وعشر مائة او اربع واربون  
فما صفا ان يكون الكثرة على الثلثة او اكر وكذا بين  
الارض والارض هم مما يملك في كل ان يترك احد الارض  
في اصل المسئلة هي ست جبال وثلث جبال وثلثة اعمام

والثاني ان يكون بعض الارض وثلثا في بعض  
فما حكم فيها ان يترك اكثر الارض او اصل المسئلة هي  
اربعة زواجات وثلث جبال واربعة اعمام والثلث  
ان يترك بعض الارض وفي جميع السما ثم ما يبلغ في رفق  
الثلثة ان رفق يبلغ الثلثة والارض يبلغ الثلثة  
في الاربع كذا كذا ثم يبلغ في اصل المسئلة كايرون وعشر مائة  
عشر مائة وعشر مائة وستة اعمام والاربعة ان يكون  
الارض وثلثا في بعض الارض بعضا فكل في السما ان  
احد الارض وفي جميع السما ثم ما يبلغ في جميع السما ثم ما  
يبلغ في جميع الاربع ثم ما يجمع في اصل المسئلة كايرون  
وست جبال وعشر مائة وستة اعمام **فصل** اذا  
وردت ان تعرف نيب كايرون من التسع فافترس  
ما كان كايرون من اصل المسئلة فيما ترس في اصل المسئلة



فانما هو نصيب ذلك الفرق من التبعيض واذا ادرت ان  
تكون نصيب كل واحد من احوال ذلك الفرق فاقسم كان  
لكل فرق من اصل المسئلة على عدد ذواتهم ثم انظر الخارج  
في الموزون فاني ان نصيب كل واحد من احوال ذلك الفرق  
ووجه آخر هو ان تقسم الموزون على فرق شئت  
ثم انظر الخارج في نصيب الفرق التي قسمت عليهم الموزون  
فانما حصل نصيب كل واحد من احوال ذلك الموزون وتجزئ  
وهو طرق الشبهة وهو المخرج وهو ان تقسم سهام كل  
فرق من اصل المسئلة الى عددها ووجه آخر ان تقسم  
لكل النسبة من الموزون على واحد من احوال ذلك الفرق  
**باب** في قسمة التراكيب بين العورثة او العوراء اذا كان  
بين الصحيح والتركيب هاتين فاعرب سهام كل واحد من الصحيح  
في جميع التراكيب ثم اقسم المبلغ على الصحيح واذا كان بين الصحيح

والتركيب موافقة فاعرب سهام كل واحد من الصحيح في فرق  
التركيب ثم اقسم المبلغ على فرق الصحيح فالحاصل نصيب كل  
الوارث في العوجين في المعرفة نصيب كل فردا المعرفة  
نصيب كل فرق فاعرب ما كان لكل فرق من اصل المسئلة  
في فرق التركيب ثم اقسم المبلغ على فرق صحيح المسئلة ان  
كان بين التركيب والمسئلة موافقة وان كان بينهما  
فاعرب ما كان لكل فرق في اصل المسئلة في كل تركيب  
ثم اقسم الحاصل على صحيح المسئلة فالحاصل نصيب ذلك الفرق  
في العوجين اما في قضايا العديون فليس كل عديم جزء  
سواء كل وارث في العدي ومجموع العديون بقدر الصحيح  
**باب** في التمايز من صالح على شئ من التركيب  
سواء من الصحيح ثم اقسم باقي التركيب على سهام الباقين  
كسويهم وامرهم مضاعف الزيادة على ما في فروع من العلم





اوردوا انما كرموه واربعة جارات مستأففة لاهل واهل  
 لم يستلموا من جميع المستأففة من بر عليه في ذلك فرض من  
 المير و عليه فالبقية خرجت في فرض الفرض كما رسم زوجات  
 وتسع بارة وستة جارات ثم اقرت سهم من المير و عليه  
 في ستة من بر و عليه وسهم من بر و عليه بقى من خرج  
 فرض من المير و عليه وانما انكسر على الكوا و على اهلهم  
 جميع المستأففة بالاصول المذكورة و الله اعلم **باب** مقابلة  
 الجير قال ابو بكر صدق رضي الله عنه ومن تابعه من  
 الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين هؤلاء الذين  
 وثقوا العلات المير فقول مع الجير وهو قول الجير في  
 و به يفتي وقال زهير بن ثابت رضي الله عنه يرضون  
 مع الجير وهو قولها و به أخذ مالك والشافعي وهو قول زهير  
 بن ثابت رضي الله عنه الجير مع بن الاعيان والعلوات  
 افضل

افضل الاميرين من المقايسة ومن ثم جمع المال  
 وقسمه بمقايسة ان يجعل الجير في القسمة كما جرد الاخوة  
 وهو العلات يرضون في القسمة مع بن الاعيان في  
 الجير فاما فان اخذ الجير نصيبه في العلات لم يرضه من المير  
 طائفة من غير شي والباقي بين الاعيان الا اذا كانت  
 من بن الاعيان اثنتي عشرة او اقل من فرض  
 مقابلة العلات مع الجير فانما يرضون في مقابلة العلات  
 والامير في شيء لهم كجدة و اخت لاب وام واختين  
 بنتين الاختين لاب عشر المال و تسع من غيرهن  
 ولو كانت في هذه المستأففة اربعة واحدة كلاب فلم  
 يرضوا لاختين و اذا اقلنا بهم ذو سهم على الجير منا افضل الامير  
 القسمة بعد فرض ذي سهم من المقايسة وذلك ما في  
 ومن ثم جمع المال اعم المقايسة كزوج وزوج و جدها

ثلثه ما بقى كجدة وادوية واشت واما سدر حبيب  
 مما الى كجدة وجدة وشت واخوين واذا كان ثلثه الباقي  
 غير الجود وليس ثلثه ما بقى لا ضرب بثلثه الثلث في اصل  
 المسئلة فان تركته جداوله وجاؤته واما واثنا لابلهم  
 اول لابل فالسلسل في الجود فتقول المسئلة الى ثلثه عشرة وثلاثين  
 للاشت واما علم ان ذيرين ثبات رهن عند الجود الا اشت  
 لابل واما اول لابل ساجدة في ثلثه الجود الا في المسئلة الا كثر  
 واما ثلثه واما وادوية واشت لابل واما اول لابل الا في الشفا  
 وللام الثلث ولابل السلسل للاشت الشفا ثم لابل الجود  
 لابل الى ثلثه للاشت في ثلثه ساجدة للاشت في ثلثه لابل  
 لان المقاسم في الجود اصلها في ستة وتقول المسئلة في ثلثه  
 سبعة وعشرين سميت اكر رية لانها وقعت في ثلثه من ثلثه  
 اكر ولو كان في ثلثه لابل اشترى او ثلثه في ثلثه لابل اكر رية

اعلم

اعلم  
 قبل القسمة كزوج وشت واما فان الاوجه قبول القسمة  
 عن اقرانه واليدين ثم ما بقى البيت عن اثنين وشت  
 وجدة ثم ما بقى الجدة من زوج واخوين للاصل في التبع  
 سبعة الميت الاول وتعلل سماء كلاله اثنت من الصحيح  
 ثم تصح مسئلة الميت الثاني ونظر بين ما في يده من الصحيح  
 الاول وبين الميراثين الثلث ثلثه لابل واما في ثلثه لابل  
 في يده من الصحيح الاول على الصحيح الثاني فلا ما بقى لابل  
 فان لم يستم فانظر ان كان بينهما موافقة فموجب وفق  
 الصحيح الثاني في كل صحيح الاول وان كان بينهما مباينة  
 فموجب كل صحيح الثاني في صحيح الصحيح الاول فالثالث في صحيح  
 السلسل منهما ثم ورثة الميت الاول في ثلثه والموقوف  
 او في الصحيح الثاني او في وثقة وجمام ورثة الميت الثاني



يتم في كونه في يده او في فقه والله مات ثالث او  
الاول او الخامس فاجعل المصلحة مقام الاول والثاني  
فانهم انما فيه في العلم ثم في الابدان والاعمال كذلك في النجاسة  
**في** ذوى الارحام ذوى الرحم وهم كثر من سب ليس بنسبهم  
ولا عصبة كذا في عاصم النجاسة فيمن ان اعدته عليهم الجميع  
يرون توريت ذوى الارحام ويقال اصحابها ما هو وقال في  
بعض كتاب الرضا منهم عندنا ليراث ذوى الارحام ويختص  
المال وفي بيت المال وهو قال ما لك الشئ فهو وذوى  
الارحام لا يقر احد من الصنف الاول يتم الى الميت  
وهم المملوك والعتبات واولاد بنات الابوين والاعفوا  
والصنف الثاني يتم الى الميت وهم المأجور او بائنا قتلون  
والجارات اساقطت والصنف الثالث يتم الى ابو الميت  
وهم المملوك والاعفوا وبناته الاعفوا لام والصنف الرابع  
يتم

يتم الى جد الميت او جده ذم النجاسة والاعفوا لام  
والثلاث فاولاد وكوم من يولد الى الميت بهم من ذوى  
الارحام وروايتهم من المهور من محمد بن الحسن بن  
احمد بن ابي ابي القاسم بن ابي القاسم بن ابي القاسم  
ثم الاولاد ان سقطوا ثم الثالث وان تزلوا ثم الرابع  
المجدد والاروى ابو يوسف والحسن بن علي بن احمد  
ان اقرى القاسم في الصنف الاول ثم الثاني ثم الثالث  
ثم الرابع كترتب العتبات وهو المملوك وعتباتها الصنف  
الثالث مقدم على الجارات لان عندنا كونه احد منهم  
اولى من غيره فترى ان سقطوا اول من اصله  
في الصنف الاول اولهم باليراث اقرى الى الميت  
كنت البنت اولى من بنت بنت الابن وان استوا  
في المرتبة فاولاد الوارث اولى من ذوى الارحام

كثبت ثبت الابن اول من ثبت ابن ثبت الابن وان  
استوت ورجعت ولم يكن فيه ولد وارث او كان كالم  
يرتدون بوارث فعند ذلك يثبت والحق من زيادة  
يعتبر ابنان فروع وتقسيم المال عليهم سواء اتفقت  
صفة الاصول في المذكرة والالتزام او اختلفت  
يعتبر ابوان الفروع ان اتفقت صفة الاصول  
موافقا لها ويعتبر الاصول ان اختلفت صفتها بغير  
الفروع جرات الاصول على المال كما ان ذكر كذا ثبت  
وبن ثبت فعندهما المال بينهما المذكور من هذا القبيل  
باعتبار الابان وعند محمد بذلك لان صفة الاصول  
متفقة ولو ترك ثبت ابن ثبت وابن ثبت ثبت فعندهما  
المال بغير الفروع اطلاقا باعتبار الابان كما في المذكرة  
ومثل ذلك في غير هذا الموضع من الاصول في  
البيان

المال في المذكرة فثبت ابن ثبت ابن ثبت الميراث  
ومثل لابن ثبت الابن ثبت ابن ثبت الميراث  
كان في اولاد البنات بطون مختلفة يقسم المال على  
اول بنين اختلف في الاصول لم يجد المذكور طائفة والابان  
طائفة بعد القسمة في اصاب المذكور مع وتقسيم على  
المذكور الذي وقع في اولادهم وكذلك ما اصاب الابان  
وكذا يعلم الى النهاية بهذه الصورة

في الميراث في المذكرة  
في الميراث في المذكرة  
في الميراث في المذكرة  
في الميراث في المذكرة  
في الميراث في المذكرة  
في الميراث في المذكرة



وكذلك عند محروبو فاخذ المقتضى من الاصل مائة القيسة  
والعهد والفرع كما ذكرنا في حساب ثبت وثبت ايهما  
ثبت ثبت ونحو ثبت ايهما ثبت بنده الصورة  
عند سوطه المال بين الفروع اسما عا باعتبار الملائم  
وعند محروبو تقسم المال على اربعة اقسام في المليون الملائم  
اسما عا باعتبار عدد الفروع في الاصول اربعة اسما بالثبوت  
ثبت ايهما ثبت ثبت ايهما وثلاثة اسما عا وهو  
ثقب البتتين تقسم على وليها اثنى عشر الملائم  
الاضافا ثقب ثبت ايهما ثبت ثبت ثبت ايهما  
والشيف الاكول الملائم ثبت ثبت ثبت ثبت ايهما  
من ثمانية وعشرين وقول محروبو ثمانية ايتن من

المحروبو في جميع دعوى الارحام  
الملائم في التوريث في اربعة اقسام وتعتبر الملائم  
في اربعة اقسام الفروع وعند محروبو تعتبر الملائم في اربعة اقسام  
الفروع وعند محروبو تعتبر الملائم في الاصول كما اوضحنا  
في كتاب ثبت ثبت وثبت وثبت ايهما ثبت وثبت وثبت  
عند سوطه تقسم المال بينهم اثنان صار كانه ثمانية اربع  
ملائم واثنا عشر الملائم وثلاث الملائم وعند محروبو  
تقسم المال بينهم على ثمانية وعشرين سعة البتتين ثمانية  
وعشرون سعة ستة عشر سعة من قبل ايهما وثمهم  
من قبل ايهما وستة ايهما الملائم من قبلهم

بنده الصورة

في الصف الثاني اولهم بالمرتبة اقدم الى الميت من  
 جهة كان وعند الاستراة فمعه كان يركل بوارث فهو  
 اول عند الاستراة في موضع واما فضل الفقهاء وعلماء  
 من مذهبهم في الاستراة فلا فصل من حيث هو في الموضع  
 واما على الميت فاولهم استراة من ايام وليست فيهم من  
 يركل بوارث او كان كلام يركل بوارث واتفقت  
 سعة من يركل بوارث واتحدت قراعتهم فالقسم  
 على ابرائهم وان اختلفت سعة من يركل بوارث بغير  
 المال على اولهم اختلفت كما في الصف الاول والى  
 اختلفت قراعتهم فالقسم على ابرائهم والى  
 الاب والى الميت لقراة الام ويوصي الام ثم ما رجا  
 من فرق القسم بينهم كما لو اختلفت قراعتهم في الصف  
 الثالث اكرمهم بغير ما حكم في الصف الاول اكرمهم بالمرتبة  
 اقدم

اكرمهم الميت وان استودع في القرب فمعه القربة الاولى  
 من ولد ذوى الارحام كبرت ابن اخ وابنة بنت  
 اخت كلاهما لاب وام اولاب او احدهما لاب وام  
 والا فاولاب المال كله ليست ابراء المثلث لانهما ولد  
 العمة ولو كان الام المال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين  
 عند الاستراة بعد اعتبار الاولاد ومنه محمد بن الحنفية  
 الصافي با اعتبار الامور واما في القرباء وليس  
 فيهم ولد عمة او كان كلام ابراء العمة او كان فيهم  
 اولاد العمة با اعتبار الامور واما في القرباء وليس  
 يوصي بغير الامور ومنه محمد بن الحنفية المال على الماتعة  
 والا فاولاد من اعتبار عند الماتعة والى الامور  
 فما اصاب كل فرق بقسم من ذواتهم كما في الصف الاول  
 كما لو ترك ثلثة بنات اربعة متفرقين وثلثة بنين











ثم انما يبين روادعهم ليس بمرسوق في رواية الخليل  
 اربعين وهو احد الروايات عن الحسن بن احمد بن  
 ورور الخفاف عن الخليل بن ابي اسحق بن احمد بن ابي اسحق  
 وابطال الخليل على قوله فان كان يكن من البيت وبعده  
 بالولد يتم اكثر من اقل منها ولم يكن الوقت باقضا  
 العدة ميرث ولو رثت عنه والى جهات بالولد لا يرث  
 اكثر منة الخليل لا يرث وان كان الخليل من غير زوجة  
 بالولد ستة اشهر او اقل ميرث والى جهات بالولد لا يرث  
 اقل منة الخليل لا يرث فان خرج اقل ولد ثم مات لا يرث  
 وان خرج اكثر ثم مات يرث فان خرج مبتدئا فاعبرته  
 اعني اذا خرج العدة كغيره فان خرج مكرها فاعبرته  
 ستة اشهر من غير ان يخرج المستلح على قدر ميرث  
 ان الخليل ذكره على تقدير ان اثنى ثم انظر من المستلحين  
 فان

فان تولد له فاعبرته فاعبرته فاعبرته فاعبرته فاعبرته  
 فاعبرته فاعبرته فاعبرته فاعبرته فاعبرته فاعبرته  
 ثم انما يبين من كان له ميرث في ميرثته فاعبرته فاعبرته  
 او في وقتها ومن كان له ميرث في ميرثته فاعبرته  
 فاعبرته فاعبرته فاعبرته فاعبرته فاعبرته فاعبرته  
 الطرب اليها اقل ليعمل كذلك الوارث والمقتل الفرض  
 موقوف من نصيب ذلك الوارث فاعبرته فاعبرته فاعبرته  
 مستحقا بجميع الموقوف فيها وان كان مستحقا للبعث فاعبرته  
 ذلك المقتل والى ما في تصدوم جزء الوارث فاعبرته فاعبرته  
 من الوارث ما كان موقوف من نصيبه كما اذا ترك بنتا وابنة  
 وامراة معا مالا فالمستلح من اربعة وعشرين على تقدير  
 ان الخليل ذكره من سبعة وعشرين على تقدير ان اثنى  
 فاذا اصابه وفتى احمد بن محمد بن جميع الاخوة صار ما بين يمينه



عشر على قدر ذكوره ثلثا سبع وعشر ذكوره وثلثا  
اللابيون ستة وثلاثون وعشر ثلثا ثلثا المراه اربعة  
وعشرون وثلثا واحد من اللابيون ثمان وثلثا  
المراه اربعة وعشر وثلثا ثلثا ثلثا ثلثا  
ومن ثلثا واحد من اللابيون اربعة اسهم وثلثا  
لثلاث ثلثا ثلثا لان الموقوف من ثلثا ثلثا ثلثا  
ثلاث ثلثا ثلثا ثلثا ثلثا ثلثا ثلثا ثلثا  
سهم واربعة اسهم من اربعة وعشر من موقوف  
ثلثا ثلثا ثلثا ثلثا ثلثا ثلثا ثلثا ثلثا  
مائة وثلثا ثلثا ثلثا ثلثا ثلثا ثلثا ثلثا  
جميع الموقوف للنبات وان ولدت ابنا واحدا او اكثر  
فيعمل للمراه ولللابيون ما كان موقوف من ثلثا ثلثا  
تقسم بين الاولاد وان ولدت متبا فيعمل للمراه ثلثا

ما كان موقوف من ثلثا ثلثا ثلثا ثلثا ثلثا  
وتسعون سها وثلثا ثلثا ثلثا ثلثا ثلثا  
بعض المال والباقى للاب وثلثا ثلثا ثلثا  
في الموقوف الفقود في مال من لا يرث من احد ويوقف  
مال من موقوف موقوف المدة واختلف الروايات في ذلك  
المدة في ظاهر الرواية ان الموقوف من احد من اولاد حكم بمدة  
تقريب الحسب اربع نيا ومن اختلفوا ان تلك المدة مائة  
مائة وثلثا ثلثا ثلثا ثلثا ثلثا ثلثا ثلثا  
سبعون وقال السبكي مائة وثلثا ثلثا ثلثا ثلثا  
سنة وقال بعضهم موقوف الى ابي والامام وموقوف الحكم في  
تقريبه موقوف ثلثا ثلثا ثلثا ثلثا ثلثا ثلثا  
المدة في الموقوف الموقوفين عند الحكم بوجوبه وما كان موقفا  
لا يلزمه الموقوف الموقوف الذي وقفه عالم المال في





**وبعضه**

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على خير خلق  
محمد وآله وصحبه أجمعين اعلم ان العبد يتلوه في  
جميع احواله في شأبه وحين ان يعصيه فيعاقب <sup>والتكليف</sup>  
تعلق بالشرع وفيه الشرع وبيان معانيها وادراكها  
<sup>فقد بين</sup> في هذه النواع <sup>الشرعية</sup> وفيه الشرع وبيان  
وبيان معانيها واحكامها ليس على الطالب ولا غيره  
فنفصل بامد التوفيق فالشرع على اربعة انواع فون  
واجب ومستحب ومكروه ومباح وفيه الشرع نوعان  
محم ومكروه ويلحق المكروه بالشرع وفيه فاعلم  
ثم ان هذه النواع اما الفرض فان ثبت بدين فليس في الشرع فيه  
وحكم الشواب بالفعل والعقاب بالترك <sup>الترك</sup> وبالترك

فقد تركناه

ن

فما التفت عليه والواجب ما ثبت بدين فليس في الشرع فيه حكمه فكم الفرض على الله  
ففي التكليف عبادته والسنن ما والجب ان يعصيه بصلوة وقيام مع تركه  
او غير ذلك وحكمه الشواب بالفعل والعقاب بالترك والترك في الشرع  
الشيء على السلام مرة وتركه مرة اخرى وما يليه السلف وحكم الشواب بالفعل  
وعدم العقاب بالترك والمباح ما يليه العبد في جود الاتباع والترك وحكم عدم  
الشواب وعدم العقاب فعلا وتركه والمباح ما ثبت في الشرع في حكمه  
الشواب بالترك عدمه وروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في التفت عليه والترك ما ثبت  
في الشرع مع الفرائض وحكم الشواب بالترك الموصوفين وحكم العقاب بالعدم  
وعدم الكفر بالاجمال المفسد هو الشافعي للمحل الشرع فيه وحكمه  
العقاب بالفعل عند الاستسداد ثم اعلم بان اصله جامعة لاربع النواع  
شراعتا وقد يوجد الاربع الاخرى فيما طبعها فلا يدرى نفس كل نوع تعطلها  
بطريق الاختصار والاختصار رتب على ثمانية الهمم بتيسير التوضيح <sup>البيان</sup>  
الاول في ثمانية الفرائض وهي عشرة بعضها مباحية وبعضها واجب على اربعة

الوقت وطهارة العبد والشرب والمكان ومستر العورة واستقبال  
القبلة والنية والكسرة الاولى والاربعية سبعة القيام والقراءة والركعة  
والقعدة الاثيرة قدر التشهد والترتيب فيها قدرت تسعة وفي سجدة  
او في صلوة العسوة والمخروج بفعل الصلوة **باب** الثاني في الوضوء في الصلاة  
وعشر من مطالع جميع المسلمين والصلوة وسبعة ومنها ما قد  
يعرض للمسلمين وبعض الصلوة بعد الركعة عشر لها العام فلهذا التكبير  
الخاتمة والقعدة الاولى والتشهد في القعدة والاطمينة في الركوع  
والسجود واثبات كل من في موضع وكل صاحب كذلك والمخروج بلفظ الحمد  
الحامد من تعيين الاولين للقراءة وتعيين الفاظه الحامد ثم تبارك  
على مرة وفي السورة او ثلاث ايات تعبرة او طيلة دعاء وتقديم  
الفاظه عليها ويزيد على من وجب عليه القراءة والقنوت في الركعة الحمد  
في موضع جماعة والمخاتمة كذلك وانما القنوت في وقت خاتمة العام  
ومن بعد العام على حال وجهه وان لم يكن محسوبا من الصلوة

وسجدة السجدة على العام وتكبره العبد وتكبر ركوعها وسجدة ايهو  
على العام والمنفرد بركوعها في الثانية الاولى من القسم الفرض في صبح  
العصر من القسم الاول والاطمينة فثنا ووجه للصلوة **باب** الثالث في النية  
في سجدة وعشرون العام سبعة عشر وهي رفع اليدين في الخوض وفي  
القنوت وفي تكبيرات العبد بينه وبين الله والصلوة ثم والثناء ووضع اليدين  
على الشمال وتكبيرات الانعكالات في القنوت وتسبح الركوع ثلاثة واقعد  
ركبتين في الركوع وتفرج الاصلين في القنوت والمجلسة والسجدة سبعة  
اعلما وتسبح بسجودك والصلوة على النبي بعد التشهد والحمد  
بعده لفظه ولحمي اسلامي واهل بيته وبسيرة والحمد عشرة حمد العام  
بالشكر ومعارضة القنوت تكبره وتكبر العام وما بعد في سائر الافعال  
والتهنؤ وافشاء والتسبيح بعده واحفظ كما ويزيد الاربع العام  
والمنفرد والنامين بسجودها والفتنة في الجهر والتسبيح للام والفتنة  
التحيم والمنفرد في سجدة في الصلوة وافتش من ركعة يسجد للجلوس عليها



مع نصب اليمن في القعدة للرجال كذا **السنة** الرابع من الهجرة  
 وهي ثمانية وعشرون عاماً الرتبة عشرة ترك الالاف في كمينها كذا لا كمين في  
 ولقطبة عند غلبة الشمس ووقع ايجال السيل في زيادة القوا على  
 ثلاثة وعشرين الف ورواية السيرة في الكرم ووقع ركبة قبل  
 يديه على الارض ويد يديه قبل الالف قبل الجبهة للسحر ووقع على ذلك  
 في الرقة القيام والمجودين السيرة في كمينها يديه ووجهه في القعدة  
 وركب مسج الجبهة من التراب والوق في السيرة والفضل بين القدمين  
 قدر اربعة اصابع في القيام ووقع يديه في القعدة ووقع في الوجه  
 يديه ويسيرة عند السلام والى من تسعة رقع يدين في السيرة وركب في السيرة  
 للرجال وركب في كمينها ووقع السيرة للرجال وركب في السيرة  
 واخر اربع الكفين من الكمين عند التوبة للرجال القوا على هذه الامور للعلم  
 وزمانه تسعة ايام في السيرة وركب في السيرة وركب في السيرة  
 والفتنة من السيرة والسيرة من الارض في الكرم والسيرة للرجال في السيرة  
 للسيرة

للسيرة وقوا في القعدة للرجال كذا **السنة** الرابع من الهجرة  
 وهي ثمانية وعشرون عاماً الرتبة عشرة ترك الالاف في كمينها كذا لا كمين في  
 ولقطبة عند غلبة الشمس ووقع ايجال السيل في زيادة القوا على  
 ثلاثة وعشرين الف ورواية السيرة في الكرم ووقع ركبة قبل  
 يديه على الارض ويد يديه قبل الالف قبل الجبهة للسحر ووقع على ذلك  
 في الرقة القيام والمجودين السيرة في كمينها يديه ووجهه في القعدة  
 وركب مسج الجبهة من التراب والوق في السيرة والفضل بين القدمين  
 قدر اربعة اصابع في القيام ووقع يديه في القعدة ووقع في الوجه  
 يديه ويسيرة عند السلام والى من تسعة رقع يدين في السيرة وركب في السيرة  
 للرجال وركب في كمينها ووقع السيرة للرجال وركب في السيرة  
 واخر اربع الكفين من الكمين عند التوبة للرجال القوا على هذه الامور للعلم  
 وزمانه تسعة ايام في السيرة وركب في السيرة وركب في السيرة  
 والفتنة من السيرة والسيرة من الارض في الكرم والسيرة للرجال في السيرة  
 للسيرة

واسكان الموضع في العلم ولا يثبت لا يثبت القراءة واعلا الراس في الركوع و  
 والالتفات ما بين الكسرة والحركات في السجدة وركعتي من السجدة وركعتي  
 القراءة في الركوع وتحصيل الاذكار في الانتقال وموضع يركب ركعتي  
 على الارض من السجود بلا عذر وتحصيل الاذكار في الانتقال وموضع يركب  
 ركعتي بعد ركعتي للقيام كذلك في الاعتناء بغيره في الركعة الثانية  
 وعشق العيشين وقلب الحصى الى الله لا يترك السجود في كل ركعة او في  
 وضع المصلي من التراب والوقوف قبل السلام وكفى الشرب والتسليم  
 والتعمل في وقت الصلاة والاستراحة من ركعتي الى ركعتي في الركعة  
 في غير الركوع والتجويد في القراءة وركعتي السجدة في الركعة الثانية  
 ثم اذا مضى عداها عذر ووقوف بعد كل ركعة في الركعة الثانية والتمسها لا  
 حال القيام وقتل القملة دون التلاوة ووقتها كذلك والقاء البزاق  
 وخرق القميص والفتنة وقلب بطنه والطمع في الركعة الثانية  
 او المروحة دون التلاوة وتعيين السجدة للصلاة معنية للقراءة  
 في الركعة

بحيث لا يقرأ فيها ما لم يقرأ في الركعة الاولى في الركعة الثانية  
 من آية الى آية اخرى ولو كان بينهما سورة وتعين السجدة في الركعة  
 على الركعة من ولو كان في الركعتين والتسوية في كل سورة في الركعة  
 في كل ركعة ومن السجود بلا عذر والى من سجدة عشر انظار الامام لمن  
 سجد خلفه للصلاة وتطويل الثانية على الاولى في الركعة الثانية  
 اية السجدة او العذاب للامام والمقتدى في طهارة النفس والظاهر  
 والسجدة على ركعتي السجدة والعصا المطهر بالفضة للرجال وكذلك  
 لغيرهم العيشين وتلاوة التيسير في الركعة من ركعتي السجدة  
 كذلك وتطويل الامام للصلاة بحيث يثقل على القوم وتضييق  
 لنا الحلق والجلال للامام القوم الحق اذا قرا مقارنا لم يقرأ  
 الصلاة وجه القراءة في النوافل وقراءة الامام اية السجدة  
 فيما كانت الاية السجدة وتكرار الاية سرورا او حزنا  
 في الركعة بلا عذر الا في النوافل في السجدة طهارة وتكرار الركعة



في ركعتين واحدة في الفريضة واحدة في النفل الى الرقعتين للرجال قول  
 المقتضى عند آية الترتيب او الترتيب سبقا بعد بقت رسله في الفريضة  
 بخابط او بطرانة في غير الشرائع **السابع** في المباحات وهو بعد  
 عشر ايام ثمانية لظلمة الحق في غير المباحات وهو بعد  
 مرة او مرتين وفي الحلية مطلقا فان اجتمع الى المعالجة وفي فريضة  
 او ثمانية ركعتين لا ينعقد من سنة القنطرة وفي يد مالا ينعقد من سنة  
 الاعمال ووزارة القرائن على التاليف ونقص الشرب لولا ينسحق  
 بحدوده في الكوع ووزارة آخر السورة في ركعتين و آخره في ركعتين  
 والمناص ثمانية وثلاثون ركعة في التطوع والامام ربنا يلا او بطرانة  
 في التطوع ولولا يلا عند ولولا الامام الى من خلفه شاك لا يقدر انما قال  
 هو ولولا **السابع** الثامن في المعنويات وهي في التخصيص  
 على العموم العلم بعلوم الناس مطلقا حقيقة او مكملا والشك  
 والعمل الكثير لاسلامه وتركه من فرائضه ولو حرم

فواته بدون اختياره ونعمه الحمد

كتاب الكتاب بعون

الملك الوهاب

والبر الوهاب

والعاب

١٣٣

Handwritten text at the top of the left page, possibly a title or header.

Main body of handwritten text on the left page, consisting of approximately 15 lines of script.

Small handwritten note or marginalia on the left side of the page.

Handwritten text at the top of the right page, possibly a title or header.

Main body of handwritten text on the right page, consisting of approximately 15 lines of script.

Small handwritten mark or page number at the bottom of the right page.



بسم الله الرحمن الرحيم  
قال المؤلف الشيخ الامام سید روح الله الخميني قدس سره  
السلامة والبركة في هذه المصنفات التي هي من كتب  
محدثات الدين والعلوم والادب على يد هذا المصنف  
الطاهر من كل دنس والفاضل في كل علم والعاقل في كل  
و علمه بالانسان فانها منصف العلم بكل ادب وادب  
في الفقه والدين والسياسة وما قد من العلم في هذا  
جعل العلم بها منصف العلم بها في هذا العلم  
وهي الحاشية وكونها من الكتب القديمة فانها من الكتب  
والا لا تضاعفها بما هي من الكتب القديمة والشرعية وكونها  
كاشرة وقبول الدين والوحيه وغيره او في الفقه والدين  
لكنها من الكتب القديمة وفي رواية النجاشي والعلامة  
تقدموا العلم وعلموا النجاشي وتقدموا الفرائض وعلموا  
النجاشي وكونها من الكتب القديمة فانها من الكتب  
وتقدموا العلم بالدين والادب في هذا العلم  
من الكتابات وحسن فكرها بعد التعليم لغيره لانه من الكتب

الاختصاص

ان

ان بعد الفرائض والاصطلاح جازي بالمرى والاعلام كالانوار  
منها في الفقه والدين كما يقال النجاشي والعلامة في الفقه  
والاصطلاح يقال في هذا العلم والادب في هذا العلم  
حفظوا في هذه المصنفات التي هي من كتب  
تقدموا العلم والدين والادب في هذا العلم  
العدد في الفقه والدين والادب في هذا العلم  
من الكتب القديمة والشرعية وكونها من الكتب  
كانت من الكتب القديمة والشرعية وكونها من الكتب  
التي هي من الكتب القديمة والشرعية وكونها من الكتب  
فانها من الكتب القديمة والشرعية وكونها من الكتب  
يكنها في هذا العلم والادب في هذا العلم  
اولى في هذا العلم والادب في هذا العلم  
والا لا تضاعفها بما هي من الكتب القديمة والشرعية وكونها  
المعنى في هذا العلم والادب في هذا العلم  
الفقه والدين والادب في هذا العلم  
التي هي من الكتب القديمة والشرعية وكونها من الكتب  
في هذا العلم والادب في هذا العلم  
وهي من الكتب القديمة والشرعية وكونها من الكتب  
اذ كان في هذا العلم والادب في هذا العلم



















عن مالك بن نويرة قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
في حديثه ان الله يحب العبد المؤمن الذي يملك نفسه من الغضب والكره والحرص والطمع والحرص  
من المومن اجماعا ولا يملك من نفسه الا ما لا يضره من نفسه ولا يملك من نفسه الا ما لا يضره من نفسه  
التي هي في الدنيا من الدنيا والى ما لا يضره من نفسه ولا يملك من نفسه الا ما لا يضره من نفسه  
من الدنيا من الدنيا والى ما لا يضره من نفسه ولا يملك من نفسه الا ما لا يضره من نفسه  
ومن العباد من يملك من نفسه الا ما لا يضره من نفسه ولا يملك من نفسه الا ما لا يضره من نفسه  
فرب ما يملك من نفسه الا ما لا يضره من نفسه ولا يملك من نفسه الا ما لا يضره من نفسه  
رب ما يملك من نفسه الا ما لا يضره من نفسه ولا يملك من نفسه الا ما لا يضره من نفسه  
ان الله لا يملك من نفسه الا ما لا يضره من نفسه ولا يملك من نفسه الا ما لا يضره من نفسه  
من نفسه ولا يملك من نفسه الا ما لا يضره من نفسه ولا يملك من نفسه الا ما لا يضره من نفسه  
والله اعلم بالصواب

من

عن مالك بن نويرة قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
في حديثه ان الله يحب العبد المؤمن الذي يملك نفسه من الغضب والكره والحرص والطمع والحرص  
من المومن اجماعا ولا يملك من نفسه الا ما لا يضره من نفسه ولا يملك من نفسه الا ما لا يضره من نفسه  
التي هي في الدنيا من الدنيا والى ما لا يضره من نفسه ولا يملك من نفسه الا ما لا يضره من نفسه  
من الدنيا من الدنيا والى ما لا يضره من نفسه ولا يملك من نفسه الا ما لا يضره من نفسه  
ومن العباد من يملك من نفسه الا ما لا يضره من نفسه ولا يملك من نفسه الا ما لا يضره من نفسه  
فرب ما يملك من نفسه الا ما لا يضره من نفسه ولا يملك من نفسه الا ما لا يضره من نفسه  
رب ما يملك من نفسه الا ما لا يضره من نفسه ولا يملك من نفسه الا ما لا يضره من نفسه  
ان الله لا يملك من نفسه الا ما لا يضره من نفسه ولا يملك من نفسه الا ما لا يضره من نفسه  
من نفسه ولا يملك من نفسه الا ما لا يضره من نفسه ولا يملك من نفسه الا ما لا يضره من نفسه  
والله اعلم بالصواب





سنة الاول المئتين

[illegible]

2

[illegible]

1942-43



الاولى

29

[illegible]





جزء

22

[illegible]





























تاریخ و بیان از سید محمد باقر  
 ۱۲۵۰

[illegible]

الامانة معوجبة للتقديم لكما كانت ام الام مقدرة على ام الاب  
 مع ليا ويصاح في العديرة وهو باطل ايضا فاولد شر كانت الحجة  
 ام الاب عند عدمه مع ام ام الام وكلام الام مع ام ام ام  
 او غير ذلك ام الاب عند وجوده فانها محقة بغير ريب ومع ذلك  
 يجب ان ام الام على هذه المسئلة ان غلبت على كسب الميت  
 الاب وام الاب وام ام الام يكون المال كله للاب عندنا  
 لان البقرة محقة بالقرابة والقرابة محقة بام الاب والقرابة  
 الاخرى تقيدين الام من الغلبة الى الامس مع كونها محقة  
 بالاب والاولا اخر اذن ذرية وامرات الجدات مع الام ام  
 ام وام كانت العديرة ام الاب وبها على اثنين قبل  
 عن ام القرينة التي كانت وادعته وان كانت ام  
 ذوات ذرية واحدة كأم ام الاب والآخرى ذوات ذرية  
 ذوات قرينتين او اكثر كأم ام الام على ام اب الام  
 منة المحرم

والتوجه الى مكة لزيارة قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
فما وجدوا من غير ما كانوا يظنون فوجدوا قبره صلى الله عليه وآله وسلم  
في مكة فوجدوا قبره صلى الله عليه وآله وسلم في مكة فوجدوا قبره صلى الله عليه وآله وسلم في مكة

کدو

لا

لا يجرى فيها شرك بالسبعين معاً لا يقال للع لآب ودم لا تفرق  
 أنه حق قرابة معاً لا يقال العشرة من جهة الدم لا تفرق  
 في الترحيم حتى يقدم على اللآب فلا يكون معتبر في ذلك حتى  
 يظهر الجدة المذكورة ووجه جعل السبعين في العدد الجدة  
 التي اقطن تعدد الاسم كما في الائمة الشارة المذكورة في متنب  
 لتعدد الاشتقاق تعدد با واما اذا لم يتفق تعدد الاسم كان  
 في حكم الجد الواحد واما من غير هذا القيس فما في الزمان  
 يسمى بالجدة لذات القرابة الواحدة في ذلك من جهة ذات  
 قرابة محض مع جهة ذات قرابة واحدة يقسم السبعين بينهما  
 انما عا عليا يوسف بنو واربا عنده محمد بنو ابا الاسم الصحيح  
 لا عروية عن ابي عبد بنو في صورة تعدد قرابة اصله بنو  
 الجدتين ولا كذا في ابي بنو سائر عبد الملك بنو ابي  
 ان الذي من ابي ان في ان مقول لاصح وما كان ان في  
 لتعالي ابي بنو **باب سبب التعيينات** عصبه الصنف  
 قرابة لآب وكنها جميع عا سبب ان لم يسع به من عصب القوم  
 يقال ان في ابا طابو ابي لآب ابا طرف والاب طرف والوفا  
 والاب جانب لم يسع بها الواحد واني في الذكر والمؤن قال  
 في مصدرة العصبية في الذكر تعقب النش اى عصبه عصب النش  
 في عصبه قد عدا لانه اقوى السببية كما ثبتت عصبه بنفله











معتقدته على ما هو عليه السبب ما هو عليه السبب فلو كان يشترط  
 في الترتيب ما هو عليه السبب ما هو عليه السبب فلو كان يشترط  
 حيث لم يكن له شأن في قوله لم يجدوا في قوله لم يجدوا في قوله لم يجدوا  
 هذا في قوله لم يجدوا في قوله لم يجدوا في قوله لم يجدوا  
 صفة للآلة في قوله لم يجدوا في قوله لم يجدوا في قوله لم يجدوا  
 ما لم يكن له شأن في قوله لم يجدوا في قوله لم يجدوا في قوله لم يجدوا  
 سبب لا يشترط في قوله لم يجدوا في قوله لم يجدوا في قوله لم يجدوا  
 يصير شدة في قوله لم يجدوا في قوله لم يجدوا في قوله لم يجدوا  
 مشوب بالاعتقاد في قوله لم يجدوا في قوله لم يجدوا في قوله لم يجدوا  
 كذلك ثبت في قوله لم يجدوا في قوله لم يجدوا في قوله لم يجدوا  
 عصبه المعنى العوارض من قوله لم يجدوا في قوله لم يجدوا في قوله لم يجدوا  
 اوضح من قوله لم يجدوا في قوله لم يجدوا في قوله لم يجدوا  
 لما في قوله لم يجدوا في قوله لم يجدوا في قوله لم يجدوا  
 او كما ثبت في قوله لم يجدوا في قوله لم يجدوا في قوله لم يجدوا  
 معتقد في قوله لم يجدوا في قوله لم يجدوا في قوله لم يجدوا  
 شدة في قوله لم يجدوا في قوله لم يجدوا في قوله لم يجدوا  
 معقول في قوله لم يجدوا في قوله لم يجدوا في قوله لم يجدوا  
 لما في قوله لم يجدوا في قوله لم يجدوا في قوله لم يجدوا  
 من مقتضى قوله لم يجدوا في قوله لم يجدوا في قوله لم يجدوا

لو

او قوله ما ويزيد او قوله ما ويزيد او قوله ما ويزيد  
 والمقدور في عبارة من قوله ما ويزيد او قوله ما ويزيد  
 مما في قوله ما ويزيد او قوله ما ويزيد او قوله ما ويزيد  
 عن قوله ما ويزيد او قوله ما ويزيد او قوله ما ويزيد  
 في قوله ما ويزيد او قوله ما ويزيد او قوله ما ويزيد  
 من قوله ما ويزيد او قوله ما ويزيد او قوله ما ويزيد  
 ليس من قوله ما ويزيد او قوله ما ويزيد او قوله ما ويزيد  
 الى قوله ما ويزيد او قوله ما ويزيد او قوله ما ويزيد  
 قوله ما ويزيد او قوله ما ويزيد او قوله ما ويزيد  
 اعتقد في قوله ما ويزيد او قوله ما ويزيد او قوله ما ويزيد  
 ثم مات في قوله ما ويزيد او قوله ما ويزيد او قوله ما ويزيد  
 العبد في قوله ما ويزيد او قوله ما ويزيد او قوله ما ويزيد  
 في قوله ما ويزيد او قوله ما ويزيد او قوله ما ويزيد  
 التي في قوله ما ويزيد او قوله ما ويزيد او قوله ما ويزيد  
 القائل في قوله ما ويزيد او قوله ما ويزيد او قوله ما ويزيد  
 في قوله ما ويزيد او قوله ما ويزيد او قوله ما ويزيد  
 في قوله ما ويزيد او قوله ما ويزيد او قوله ما ويزيد  
 في قوله ما ويزيد او قوله ما ويزيد او قوله ما ويزيد

في قوله ما ويزيد



الغنية كرده و مردم تابه

١٥ العشق وانما كان هذا ايجوب ما يوجب العولاء واللااب والاب  
 للابين هذا قولنا لا فوهو احد الاوتين من حيث هو سبط و  
 واما هذا فما شرع والحق في هذا انما هو في قوله العولاء  
 ما هو وهو اقرب من سبط من سبط والعولاء انما هو  
 والعولاء الاول لا يوجب له وجوه قوله الا ان العولاء انما هو  
 فليس في تحقيد الملك ولو ترك العشق فلا وتركه ابا وابنا كما في  
 سبطين ما هو الا انما هو في الاكثر ولا في العولاء ولا في  
 كان انما الملك لا يوجب له ما في قوله العولاء انما هو في  
 الاعتبار في قوله العولاء انما هو في قوله العولاء انما هو  
 بالعولاء في قوله العولاء انما هو في قوله العولاء انما هو  
 الاقرب في الاقرب فالابن اقرب العولاء والابن اقرب  
 من العولاء في الاقرب فالابن اقرب العولاء والابن اقرب  
 بالارث على ان قوله عولاء انما هو في قوله العولاء انما هو  
 والعولاء انما هو في قوله العولاء انما هو في قوله العولاء انما هو  
 من العولاء انما هو في قوله العولاء انما هو في قوله العولاء انما هو  
 في قوله العولاء انما هو في قوله العولاء انما هو في قوله العولاء انما هو





التي عندنا خلاف النوع الثالث السبعة من غير ان يكون ذلك  
غير ان يكون كالاول والآخر والاضا في ذلك ملكه احد من  
لم يفتق عليه فلا خلاف ولست في موضع مسئلة الخلاف  
بيننا جارية كما في الاصل والمطوع فلا يفتق احد من  
كما في الاول والآخر الذي ان قرأتهما في الاصل كما في الاول  
العم جارية لغير شهادته كذا في احد من الناس فيكون  
ان يقع ركوبه في الاخر ويجوز ان يقع في بينهما من الجاهل  
ويكون جارية لغير شهادته كذا في الاول والآخر من  
ولما ما في من ابن عبد الله في الاول والآخر في الاول  
احد من الاول وجرت افي سابع في الاول في شهادته  
او بعد ان يفتق فقال نعم قد عتق احد والآخر في ذلك  
القرابة المأثورة بالحمية على العتق مع الملك في الاول  
والاول والآخر في الاول في العتق بالحمية في شهادته  
الصلة الاثرية في حوزة المأثورة في شهادته في الاول  
العصابة من قبل الاستفاد في الاول والآخر من الجاهل  
ان ملك البعيد في الاول في الاستفاد من الاستفاد  
والا في الاول في الاول في الاول في الاول في الاول  
عن القطيعة بسبب ما يكون بين العتق والآخر في الاول  
على ذلك مع القطيعة في استدانته الملك كذا في الاول

في

في ان الملك في الاول في الاول في الاول في الاول في الاول  
فلا يكون بعد شهادته في الاول في الاول في الاول في الاول  
الا في الاول في الاول في الاول في الاول في الاول في الاول  
كذلك ومن ثم شبه بعضهم الجارية مع الناقة في شجرة النسب  
على عتق ومن ذلك العتق في شهادته في الاول في الاول  
من شجرة واحدة وشبهه بالآخر في الاول في الاول في الاول  
من شهادته في الاول في الاول في الاول في الاول في الاول  
واحد من الاول في الاول في الاول في الاول في الاول في الاول  
شعب وجميع الجارية في الاول في الاول في الاول في الاول  
الاول في الاول في الاول في الاول في الاول في الاول في الاول  
مع القرابة وليس في شهادته في الاول في الاول في الاول  
عند الله فلا في الاول في الاول في الاول في الاول في الاول  
سبق واما الاول والآخر في الاول في الاول في الاول في الاول  
عند القرابة بعدد في الاول في الاول في الاول في الاول  
حوزة في الاول في الاول في الاول في الاول في الاول في الاول  
كثرت بنات حوزة في الاول في الاول في الاول في الاول  
وذلك في الاول في الاول في الاول في الاول في الاول في الاول  
فتعقق عليها في الاول في الاول في الاول في الاول في الاول  
من ذلك المال في الاول في الاول في الاول في الاول في الاول































الواحد عدد او كلا على هذه التعريفات التعريفات التي ذكرها  
 واما اذا فسر العدد بما يقع في مراتبه العدد وعل عليه الواحد  
 ايضا فما يقع منها الى ان ينفك وكن بعد ما عدوا له من الواحد  
 واستقصى تعريفه التعريف المذكور على شدة الا ان يعبر بغيره  
 كواحد من العددين المتعلقين للواحد وذلك لان الواحد بعد  
 جميع الاعداد وليس في الاصطلاح فيه وبين شيئا مما ذكره  
 بل بما بين وليس ايضا بين عددين بعد ما الواحد فقط تراعى في ذلك  
 ان العلم لا ينفك الواحد عدد او كلا على حال على شدة تلك التعريفات  
 مع التعريف فان التعريف للعدد العشريين وكن بعد ما اربعة  
 فانها تعد الثانية لثلاثين والعشرين من ثلثين مراتب فيها  
 متوافقان بالربع وذلك لان العددين من العاد والما في  
 في الوقتين فيها فلما عدنا بالاربعة من ثلثين لم يبق كما  
 متوافقين في ان تلك في نصف اثنين الاثنين بعد ما ان  
 في جعلها متوافقين بالنصف قلت المعبر في هذه الصفاة من  
 تعدد العاد هذا كثر عدد وليس بها يكون جبر الوقت اقل من  
 الحسب المار الى ربع الشئ اقل من النصف وان حسبا ليس  
 ولا مناهات في ان يكون بين عددين توافق من وجوه متفرقة  
 كالاثني عشر والثمانية عشر فانها متوافقان بالنصف والثلث  
 والربع لان العبرة في سهولة الحسب بما يقع في الاعداد  
 التي هي من اعدادها اثنان ومن الاثني عشر وثمانين العددين  
 للاعداد العددين المتعلقين معا عدوا لثلاثة اعداد كالشعب من

العشرة

العشرة فان لا يعبر بها شيئا سوى الواحد المتعلقين بعدد  
 عند ولا تعبر في معرفة المتعلق في التوافق بين العددين  
 على معرفة التوافق والتباين بينهما على ذلك حال وطريق  
 معرفة المتعلق في التباين بين المقدارين المتعلقين  
 بعدد الواحد من التباين مرة او مرارا حتى يتفقا في ذلك  
 واحدة فان التوافق في واحد فلا ينفك بينهما وان التباين  
 في عدد فانها متوافقان بالجبر الذي على جبر ذلك العدد مثلا  
 اذا التقيت من العشرة سبعة فيكون له واحد والقيت ثلاثة  
 من السبعة فثلاثين واحد واذا التقيت واحد من الثماني  
 اربعة واحد فثلاثة العشرة والسبعة فثلاثة واحد  
 من ثمانية اعداد في الواحد فثلاثة اثنان من ثمانية اعداد  
 المتعلقين فيها متباينان واذا التقيت من الثمانية عشرة ثمانية  
 من ثمانية اثنان واذا التقيت من ثمانية اثنان من ثمانية اثنان  
 في منها اثنان في اعداد متوافقان والتباين في  
 بقا في اعداد اثنان للاثني عشر الاكثر فان في الاكثر  
 فاما متوافقان عددين في ستة واحد فثلاثة اثنان لا يعبر بها  
 سوى الواحد وان لم ينفك واحد فثلاثة اثنان لا ينفك  
 فاما بعد ما سوى الواحد وان لم ينفك عدد واحد من الاثنان  
 عدد واحد المتعلق الاثنان فثلاثة اثنان الاكثر عدد بعد ما  
 ان لم ينفك اثنان عدد واحد بعد ما جبر اكثر منه وان لم ينفك  
 عدد واحد من الباقي الاول فان عددا في اثنان في الباقي



الاول فانه في كل عدد بعد العدد من الف وثمانين بالمائة المذكور  
 وليس يمكن ان يقال سبع وانما من الجاهلين عدد كذلك وبالله  
 الى ان يخلص العدد ما يليه بعد سبع ما قبله فيكون بعد اكثر  
 عدد بعد ذلك العدد من ذلك المثلثين توافقان في الكثرة  
 هو نحو جوا والواحد منها ثمانية وكون هذه الاحكام مبنية  
 بما ذكر في كتاب السور كذا وما ذكره المصنف في ذلك فانه  
 اذا انتقل الى المثلث في جانب الواحد فلا بد ان ينتهي اليه في  
 الجانب الآخر فينتهي في الواحد واذ انتقل في الجانبين  
 الى عدد واحد ما قبله فلا بد ان ينتهي في الجانب الآخر فينتهي  
 في ذلك العدد فيكونان متوافقين في الكثرة الذي هو قوله  
 في الفين متوافقان في الكثرة كما في الاربعة والعشرة  
 وفي السائر متوافقان في الكثرة كما في الستة والاثنا عشر  
 وفي الاربعة بالربع كما في الثمانية والاثنا عشر كذا في العشرة  
 والى كونهن المتوافق في ذلك عدد والى جملته واما في  
 الواحد والكسور السبعة المشهورة وهي النصف والثلث والخامس  
 واليسر مع ما يركب منها بالاضافة او التكرار في كسور لانه  
 يتكلم بهذه كسور الكسور غير متوافقة في المقادير جملته المظنة  
 وفيما زاد العشرة متوافقان في الكسور واللام والشي  
 لا يمكن التعبير عنها بالكتابة في غير اربعة اقسام في احد  
 عشر اقسام توافقان في كسور واحد عشر كالفين وعشرين  
 سبع ثمانية وثمانين فان العدد الذي بعدهما احد عشر فقط  
 فهو

فهو خرج جز من احد عشر وفي ثلثه عشر متوافقان في كسور  
 من ثلثه عشر كسنة وعشرين وستة وثمانين فان العدد  
 الاربعة والاثنا عشر وفي خمسة عشر متوافقان في كسور خمسة  
 عشر كالفين مع ثمانية واربعين فان خمسة عشر بعدهما  
 معا في توافقان في كسور منهما ويمكن ان يكون هذا الاخر  
 بانها متوافقان في ثلث الثلث الذي يخرج خمسة عشر كما بعد  
 فيما بعدهما اثنا عشر كاربعة وعشرين وستة وثمانين  
 بانها متوافقان في نصف البسوس وفيما بعدهما اربع عشر  
 وكذا في عشرين وثمانين واربعين فانها متوافقان  
 في نصف البسوس في الجملتين فيما واربعة عشرة باسرها ان بعد  
 في توافقان في الجملتين فيما واربعة عشرة باسرها ان بعد  
 وجز من اثنى عشر وجز من ثلثه عشر ويكون في بعضها ان بعد  
 بالقسور للثلاثة الركبة وثمانية على ذلك حفظ الشيخ المنطق  
 بالام حيث ذكر احد عشر وثلثه عشر في غير هذا الذي ذكرناه  
 في سائر الاعداد تعرف توافقها بالمنطق والاهوار المتوافقة  
 في غير جملتها والوجه في الحساب بين الاعداد في القسام  
 الماركة انك اذا نسبت عدد الى اخر فان جواه فاما توافقان  
 والا فان كان الاقل مغنيا للأكثر فتد اعلم ان لم يكن  
 مغنيا له فاما ان بعدهما عدد غير الواحد فاما توافقان  
 او لا بعدهما غيره فمتباينان **باب** التجميع اعم تصحيح  
 مسائل الفواض وهذا ان بعد هذا البسم من اقل عدد يكف

على وجه لا يقع الكسر على واحد من الورقة كما في تصحيح بل  
 بالعين التي ذكرناه المسند في ثلاث مسائل منها بين السهام  
 والمأخوذة من ثمانية وثمانين الورقة من الورقة والرابعة منها  
 بين الاربعة والاربعين المسألة في هذا ما ذكره في  
 قال كان يسام كل فريق من الورقة من خمسة عليهم بلا كسر  
 حاجته الى القرب كما بين وبين فان استند من ستة فلكل  
 من الاربعة بين وبينها وهو واحدة والثلثين الثلث الى اعين  
 اربعة فلكل واحدة منها اثنان فاستقام السهام على اربعة  
 الورقة على الكسار وان في من الوصول المسألة بين الاربعة  
 على نقطة واحدة فقط فليس من الكسر كذا في السهام  
 واربعة من الورقة كسر من الكسر ففترت وثلث عدد رويين  
 من الكسر عليهم السهام وهم كذا المسألة الواحدة في اصل المسألة  
 ان لم يكن عاقله في هذا وعدلها مع ان كانت عاقله كايين  
 وعشر ثبات اربعة واربعة وست ثبات في الاول ثبات السهام  
 فيها عول اذ اصل المسألة من ستة السهام وثمانين الاربعة  
 بست ثبات عليها والثلثان وثمانين الاربعة ثبات العشر ولا تنقسم  
 عليهم كثر من العشرة والاربعة من العشرة بالانصاف كما في العول  
 العاد لها اثنان وروى عدد الاربعة عشرة الى العشرة وهو  
 ثمة وضربنا في الستة التي برز اصل المسألة في هذا فحصل ثلثين  
 من المسألة في ذلك كان للاربعة من اصل المسألة بهمان وقد  
 ضربنا بها في العول الذي هو ثلثين صا عشرة فلكل ثمانية وكان

لثبات من الاربعة وقد ضربنا بالاربعة في ثمانية عشر فحصل  
 ثلثين اثنان والثلث في ثمانية فالحاصل عول فان اصل المسألة  
 اثنا عشر لاجتماع الاربعة والاربعة والثلثين على ما ذكره في  
 فلكل رجبها بعد ثلثين والاربعة بين وبينها وثمانين الاربعة  
 والثلثات الست ثمانية وثمانين فحصل ثلثين المسألة في ثمانية  
 عشر والكسر يسام الثبات اعني الثمانية على عدد رويين  
 فقط كذا في من عدد السهام والاربعة ثلثين بالانصاف  
 في هذا عدد رويين بالانصاف وهو ثلثين ثم ضربنا بها اصل  
 المسألة مع عولها وهو ثلثين فحصل ثمانية واربعين  
 فاستقام منها المسألة اذ في كل الاربعة من اصل المسألة  
 ثمانية وقد ضربنا في العول الذي هو ثلثين فحصل ثمانية  
 الاربعة من الاربعة وقد ضربنا في ثمانية فحصل صا ثمانية عشر  
 فلكل ثمانية وستة وكان ثلثان ثمانية ثمانية فحصل  
 الاربعة وعشر وان فلكل واحدة من الاربعة واثنا عشر  
 من الاربعة في الستة التي يكسر السهام التي على ثمانية  
 فقط فلكل من السهام واربعة من ثمانية كسر على ثمانية  
 فيضرب كل عدد رويين من الكسر عليهم السهام اربعة  
 المسألة ان لم يكن عاقله في هذا مع عولها ان كانت عاقله  
 ثم في ثلث العاقله بقوله كايين وثلث ثمانية لاربعة واربعين  
 فاصل المسألة ستة بالانصاف وهو ثلثين لاربعة والثلثان  
 واربعة لاربعة فحصل ثمانية المسألة في ثمانية







واحدة واحدة للاعام واحدا فيهم من ثمانية في الثلاثة اعطيت  
كل واحد منهم واحدا ولو فرضنا في الصورة المذكورة ثمانية  
بدل الاعام الثلاثة كان المائتين على اثنين فقط وكان في  
عدد راسد الشبان مائة بعدد راسد المرات او على مائة  
ثلاثة فيطرب الشبان في اصل المسئلة فيصير ثمانية عشر وجميع  
السياس على الكون كما هو الماصل الثاني من المراتب ان يكون  
بعض الاعداد اى بعض هذه راسد الوترية الشكسية  
عليهم سهاهم من طائفتين او اكثر متداخلة في البعض فالحكم فيها  
اى في هذه الصورة ان يطرب ما هو اكثر الاعداد في اصل  
المسئلة كما ربع زوجات وتكون حبات وثاني عشر على اصل  
المسئلة من اثني عشر للحبات الثلاثة السدس وهو ثمان  
فلا يستقيم عليهم وحين راسد بين وسها من مائة فافضل  
مجموع اعداد راسد وحين ثمانية واثني عشر الا ربع الرابع وحين  
ثلاثة فلا تستقام وحين عدد راسد بين وسها من مائة  
فاخذنا عدد راسد تمام وللعام البتة وحين سبعة فلو  
فلا يستقيم على اثني عشر على ثمانية فافضل عدد راسد  
باسره ثم طين اثنتي عشرة اعداد راسد الماخرة فافضل الثالث  
والاربع متداخلين في الاثني عشر الذي هو اكثر اعداد  
الراسد فافضل في اصل المسئلة وهو اثني عشر فافضل  
واربعين فيصير منها المسئلة او كان الحبات من اصل المسئلة  
اثني عشر فيطرب الماخرة الذي هو اثني عشر فافضل رابعة

وعشر

وعشر فيمكن واحدة منهم ثمانية ولا راسد اصل ثمانية  
من ثمانية في الماخرة المذكور وساستم وثانين فيمكن  
ثلاثة للاعام سبعة من ثمانية في اثني عشر فافضل رابعة وثانين  
فيمكن منهم سبعة ولو فرضنا في هذا الصورة زوجة واحدة  
بدل الزوجات الاربع كان المائتين على اثنين فقط اعني  
الحبات الثلاثة والماي م الاثني عشر وكان عدد راسد  
الحبات متداخلة في عدد راسد الاعام فيطرب اكثر فيطرب  
القدر طين اعني اثني عشر في اصل المسئلة فيصير ما يستقيم  
على الكل على قياس ما عرفت والماصل الثاني من المراتب  
ان موافق البعض الاعداد اى البعض اعداد راسد سهاهم  
عليهم سهاهم من طائفتين او اكثر بعضها فالحكم فيها اى في هذه  
الصورة ان يطرب في اعداد راسد اى اعداد راسد راسد  
في جميع العدد الثالث ثم يطرب جميع طين في وفق العدد الثالث  
ان وافق ذلك المبلغ الثالث والاف المبلغ اى وان لم يوافق  
المبلغ الثاني في يطرب المبلغ في جميع العدد الثالث ثم يطرب  
المبلغ الثالث في العدد الرابع كذلك اى وفقد ان وافق  
المبلغ الثاني في جميع العدد لم يوافق ثم يطرب المبلغ الثالث  
في اصل المسئلة كما ربع زوجات وتكون حبات وحين عشرة  
حدة وستة اعام اصل المسئلة من اربعة وعشرين لزوجات  
الاربعة الثمن وهو ثمانية فلا يستقيم عليهم وحين عدد  
سها من ور وحين مائة فافضل جميع عدد راسد





يستقيم الستة على جميع الطوائف اذ كان للاربعين من اصل الستة  
 ثمانية فخرتها بالاضرب الذي هو مائة وعشرة ففضل الست  
 مائة وثلاثين فلكل واحد منهم ثمان مائة وعشرة وكان للاربعين  
 الست اربعة وقد عرفت بان ذلك المضروب مضاعف ثمان مائة واثنين  
 فكل واحد منهم مائة واربعون فكان للثلاث الست عشرة فخرتها  
 في المضروب المذكور فبلغ ثلثه آلاف وثلاث مائة وستين فلكل  
 واحد منهم ثمان مائة وستة وثلاثون وكان للمائة السبعة وهم  
 مضرب ثلثه ذلك المضروب وكان مائة وعشرة فلكل منهم ثمان  
 ومجوع هذه الانصبة ثلثه آلاف واربعون وذكر بعضهم انهم  
 علموا بالاستقرار ان لكل واحد منهم المائتين على اربع طوائف  
 فان قبل قسمة الاصول التي بين الاربعين والاربعين فلكل  
 والمدخل والتواقي والتباين بين هذه الطوائف باعتبارها اربعة  
 فلم يبق غير الاصول التي الاربعين والاربعين فلكل واحد منهم  
 الثلث من يكون اربعة المم فلكل واحد منهم ثمان مائة وستين  
 الى الموافقة لم يقسم السلام على الاربعين والاربعين فلكل واحد منهم  
 عليها دوما للاختصاص الى الاربعين والاربعين فلكل واحد منهم  
 واحد من المائتين الباقية بين المائتين والاربعين فلكل واحد منهم  
 ثلثه المائتين والاربعين فلكل واحد منهم ثمان مائة وستين  
 على الستة كلها متوافقة بالثبات الذي هو اربعة المائتين والاربعين  
 المتساويين فوجدوا الاربعين الستة المتوافقة وهو ثمان مائة  
 ويضرب في اصل الستة فيفسر في ثمانية ويضع منها الستة فلكل واحد منهم

واحد

واحد وقد عرفت بان ذلك المضروب مضاعف ثمان مائة واثنين فلكل واحد منهم  
 اربعة المائتين الستة يستقيم على العشرة الباقية وشال ثمان مائة  
 وثمانين اصل الستة ستة والسبعين وثمان مائة والاربعين و  
 والثلثان وثمان مائة اربعة للمائتين وثمان مائة مائة في صورة  
 التماثل فكان بين السلام والاربعين ثمان مائة في الحقيقة فلكل  
 صار الاصول التي بين الاربعين والاربعين ثمان مائة فلكل واحد منهم  
 بين بعض عدد الاربعين ثمان مائة وبين بعض الاخر ثمان مائة  
 او ثمان مائة في ثمان مائة ثمان مائة فلكل واحد منهم ثمان مائة  
 في كل واحد منهم مائة في اصل فيكتفي من المائتين لاصل واحد منها  
 وفق اعداد المتوافقين ويضرب في الاخر ثم يضيف الجميع الى  
 احد المائتين ويعمل على ما يقتضيه هذه النسبة فصل في اعداد  
ان تعرف الغيب كل فريق كالنباتات والحيات والازواج  
والاعلام وغيرهم من الصحيح الذي يستقام على الكون فاضرب  
ما كان لكل فريق من اصل الستة فيما مضرب في اصل الستة  
اعا في المضروب الذي مضرب في اصلها فاحصل من هذا المضرب  
كان مضرب ذلك الفرق وقد ذكر عليك هذا العمل في الاشارة  
السابقة للاصول الستة التي فيها ضرب في اعدادها الى اربعة  
شال منها واذا اردت ان تعرف الغيب كل واحد من  
اعداد ذلك الفرق من الصحيح فاقسم ما كان لكل فريق من



وهي التي تسمى في  
الكتاب من حيث  
الاسماء

اصل المسئلة على عدد من ينقسم ثم اطرب الخارج من هذه القسمة في  
المضروب الذي مضرت في اصل المسئلة لاجل التبعين فاما من الخارج  
في المضروب فيجب كذا واحد من اجزاء ذلك الفرق في المسئلة  
الذكر في التباين اعداد من الوردية كان الفرق بين اثنين من اصل  
المسئلة ثمانية فاذ قسمتها على ما كان الخارج واحد واحد واحد  
فما مضرت في المضروب الذي هو مائة وثمانون وعشرة فيحصل ثمانية  
وخمسة عشر وفي مضروب كذا واحد من الوردية كان الفرق  
من اصلها ستة عشر فاذ قسمتها على العشرة التي هي عدد من  
خارج واحد واحد ثمانية فاضا ست فاذ مضرت هذا الخارج في ذلك  
المضروب فيحصل ثمانية وستة وثلاثون وفي مضروب كذا واحد  
وكل الخيارات من اصلها اربعة فاذ قسمتها على الستة التي هي  
عدد من كان الخارج ثلثي واحد فاذ مضرت في المضروب المذكور  
حصل مائة واربعون وفي مضروب كذا واحد وكذا واحد  
اصلها واحد فاذ قسمتها على السبعة التي هي عدد من كان الخارج  
سبع واحد فاذ مضرت في المضروب الذي هو مائة وثمانون وعشرة  
فحصل ثمانية وثلاثون وفي مضروب كذا واحد وعشرة من  
اجزاء الفرق من التبعين فاذ قسمتها على الوردية التي هي  
العدد الذي مضرت في اصل المسئلة لتتبع على اى فرق  
نشت من فرق الوردية ثم اطرب الخارج من هذه القسمة في

نصيب

الفرق الذي قسمت عليه المضروب  
فما حصل له

في مضروب كذا واحد من اجزاء ذلك الفرق في المسئلة المذكورة  
التباين اذ اقسمت المضروب وهو مائة وثمانون وعشرة على اثنين  
فخرج مائة وخمسة فاذ مضرت هذا الخارج في مضروب من اصل  
المسئلة وهو ثمانية فيحصل ثمانية وخمسة عشر وفي مضروب واحد  
منها فاذ اقسمت اليه على الثبات العشرة فخرج واحد وعشرة  
واذا مضرت ما خرج في مضروب من اصل المسئلة وهو ستة عشر  
فحصل ثمانية وستة وثلاثون وفي مضروب مائة واربعون  
على الجداول الستة فخرج ثمانية وثلاثون فاذ مضرت ثمانية  
من اصل المسئلة وهو اربعة فحصل مائة واربعون وفي مضروب  
كذا واحد فاذ اقسمت المضروب اليه على الايام السبعة فخرج  
ثلاثون فاذ مضرت هذا الخارج في مضروب من اصلها وهو واحد  
كان الى اصل ثلثين وفي كل يوم وكل واحد من هذين التبعين  
طريق القسمة الا ان الاولى قسمة النصف من اصل المسئلة  
على الفرقين الثاني قسمة المضروب على اصلها عليهم وبنها كذا  
اخر هو طريق النسبة وهو اللوح اذ لا يتبع في القسمة  
وعزب كذا في الاولين وهو ان تضرب سائر كل فرق من اصل  
المسئلة الى عدد من ينقسم فمقد الوردية اعداد من ينقسم  
ثم تعطين تلك النسبة من المضروب كذا واحد من اجزاء ذلك الفرق  
في مسئلة التباين اذ النسبة بسائر الوردية وهي ثمانية عشر

كانت النسبة مثلاً ونقصاً وإذا أعطيت كل واحد منهما من المخرّب  
 مثل تلك النسبة أعني مثلاً ونقصاً كان ثمانية وعشرين وإذا  
 نسبت سهام الثمانية وبين ستة عشر للمعدود وسهات وهو  
 عشرة كانت النسبة مثلاً ونقصاً أعني مثلاً ونقصاً فإذا أعطيت كل  
 ستة من المخرّب ونقصاً مثلاً ونقصاً كان ثمانية وستة وإذا  
 وإذا نسبت سهام الجواز وبقي المعدود وسهات وهو ستة  
 كانت النسبة ثلثي واحد وإذا أعطيت كل واحد ثلثي المخرّب  
 كان ثمانية واربعين وإذا نسبت سهام الماعز وهو واحد  
 المعدود وسهات وهو ستة كانت النسبة سبعة واحد وإذا أعطيت  
 كل واحد منهما من المخرّب جعله ثلثين **باب في قسمة**  
 الشركات بين الدورية أو القوام الشركة فكل من الشركة معي  
 المخرّب وكل كالمطالبة بعينه المطلوب ثم إذا فرغ من تصحيح الجاهل  
 وتعيين النصيب منه لكل فرعي من الدورية وكل واحد  
 من الفرق شريك في جميع قسمة الشركات بين الدورية والذرية  
 وتعيين الأقسام من الشركة ونقصاً من شأنه كان بين  
 الشركة والتصحيح مائة فالأمر إذا لم يكن بينهما مائة فالأمر  
 سهام كل وارث من التصحيح في جميع الشركة ثم أقسم المبلغ  
 على التصحيح فالجواب عن هذه القسمة نصيب ذلك الدارث  
 كما سنده مثلاً وإذا خلفت زوجاً وأماً واختاً للاب وأم

إذا كان بين اثنين  
 والشركة مائة

كانت

كانت النسبة من ستة وتكون ثمانية فلو من مثلاً ونقصاً واللام  
 واحد وكل من الاثنين سهامان فان وثقتان جميع الشركة  
 عشرة وعشرون وثلاثاً كان بينهما وبين التصحيح الماعز هو  
 ثمانية ساهية فإذا ارثت ان تعرف نصيب كل وارث من  
 هذه الشركة فالنصيب الزوج من التصحيح وهو ثمانية في  
 كل الشركة يحصل خمسة وسبعون ثم أقسم هذا المبلغ على التصحيح  
 أعني ثمانية يخرج تسعة وثلاثين وثلاثاً فكان ديناراً ونصيب  
 الزوج من تلك الشركة وأما نصيب اليتيم نصيب اليتيم التصحيح  
 وهو واحد في جميع الشركة فيكون المالحل خمس وعشرون  
 فإذا قسمتها على الثمانية خرج ثلاثة وثلاثون ديناراً فلهذا  
 نصيب اليتيم من الشركة وأما نصيب كل وارث من كل التصحيح  
 وهو ثمان في كل الشركة يحصل فخرى فإذا نسبت هذه  
 إلى أصل على الثمانية خرج ستة وثلاثون ديناراً ونصيب  
 كل وارث من الشركة وإذا كان بين العشرة والشركة مائة  
 فالنصيب سهام كل وارث من التصحيح في وفق الشركة ثم أقسم  
 المبلغ المالحل من هذا التصحيح على وفق التصحيح فالجواب  
 نصيب كل الدارث في العجوة أي في العجوة الأولى والثانية  
 البية والعجوة الثانية فان قلت لا إذا أطلق الزوج الأول أم  
 بقية وبشئ وتبدلت في بالواقعة قلت أما الإطلاق الأول



على كل واحد من هذه المسائل ما كان فيه التصحيح في كل  
 مسألة كما مر من المثال في المسئلة المذكورة او موافقة كما اذا  
 كانت الشركة في تلك المسئلة المذكورة بوضعين وبنار ان كان  
 بينهما عدل حصة كما اذا كانت الشركة في تلك المسئلة ايضاً اربعة  
 وعشرين وبنار فانها اذا ضربت في اثنين العشرة من نصيب  
 كل واحد من التصحيح في جميع الشركة وقسم المبلغ على التصحيح  
 كما عمل في مسودة البانبة خرج منها اقيم نصيب ذلك الموارث  
 من تلك الشركة الموقوفة وما بقيه ان لا يكون اقل من اربعة  
 بالتوافق في نصيب الى البانين لكن بشرط ان لا يكون اقل من  
 المتداخلين في كسر بخرجه انما المتداخلين وفيما في حكم المخرجين  
 كما يشترط اليه فيما يفسر فيجوز في هذا اقل الوجوه ان الموارث  
 في التوافق واعلم ان اذا لم يكن في الشركة كسر فالقاعدة ما  
 قرناها وما اذا كان فيها كسر اتمح الى بطلان الشركة ليعبر من  
 جنس واحد وطريق البطلان ان يقرب التصحيح من الشركة بخرجه  
 الكسر ويزيد على الماصل ذلك الكسر ثم يقرب العدد الذي  
 صحت منه المسئلة في مخرجه كسر الشركة ايضاً ثم الماصلين ما  
 من العطب والقسم فيكون الخارج نصيب الموارث الواحد  
 فالحق في مسئلة المذكورة ان الشركة منتهية وعشرون  
 وبنار ان كل واحد من بنار بنار الحصة والعشرين في مخرجه الثلث

اعني

اعني على كل واحد من هذه المسائل ما كان فيه التصحيح في كل  
 المسئلة ستة وسبعون ثم ضربنا البانبة التي من التصحيح في ثمانية ايام  
 فحصل اربعة وعشرين وبنار فانها اذا ضربت في اثنين العشرة من نصيب  
 من البانبة في الستة والسبعين وقسم المبلغ على اربعة  
 وعشرين كان الخارج نصيب ذلك الموارث كما ان الشركة  
 كانت ستة وسبعين عدداً صحيحاً وكان اصل المسئلة  
 من اربعة وعشرين هذا الذي ذكرناه من الوجوه انما هو  
 لعرض نصيب كل فرد من البانبة اما لعرض نصيب فريق  
 منهم فانه ضرب ما كان لكل فريق من اصل المسئلة في اربعة  
 ثم قسم المبلغ على اصل من هذه العطب على وفق تصحيح المسئلة  
 ان كان بين الشركة وتصحيح المسئلة موافقة وان كان  
 بينهما بانبية فاعرب ما كان لكل فريق في كل شركة ثم قسم  
 الماصل على جميع تصحيح المسئلة فالحاصل نصيب ذلك الموارث  
 في الوجوه انما الموافقة والبانبة مثال الموافقة زوج واثني  
 اخوات لاب وام واثني لأم فاصل المسئلة ستة وثلاثون  
 المسئلة فلو فرضنا الشركة ثمانية كان بين الشركة والتصحيح  
 توافقاً بالثلث فاذ ضربنا نصيب الزوج من اصل المسئلة  
 وهو ثلثه في وفق الشركة وهو عشرة حصل ثلثان فاذ  
 قسمنا هذا الماصل على ثلث المسئلة وهو ثلثه اقيم خرج

عشرة في الغيب المبرج واذا ضرب الغيب الاضواء لابل ودم  
من اصل المسئلة ويصار ربع في ثلث الشركة صادرا ربعين فاذا  
تسعت عشرة في المسئلة كان الخارج هو خمسة وثلث في الغيب المبرج  
الاخيرين وانما غير ما مضى في ثلث بالانك في صورة الشركة  
ان الغيب الغيب كل فريق في كل الشركة ويقتسم كل فريق على جميع الشئ  
فيكون نصيبهم اقليم وان المداينة في كل المداينة في ثلث المداينة  
ان يكون في الشركة في المسئلة المذكورة اثنين وثلاثين فيكون نصيبها  
وهي الصحيح وهو ستة باينة فاذا ضرب الغيب في ربع وهو ثلث في  
كل الشركة حصل ستة وتسعون فاذا قسم هذا المبلغ على جميع المسئلة  
وهي تسعة كان الخارج وهو عشرة وثلثان نصيب المبرج من تلك  
الشركة واذا ضرب الغيب في اربعة لابل وام واربعة في كل الشركة  
حصل مائة وخمسة وعشرون فاذا قسم هذا المبلغ على تسعة  
كان الخارج وهو اربعة وخمسة وثلثان نصيب الاضواء من  
اللابيون من الشركة المذكورة واذا ضرب الغيب الاخيرين  
لازم في جميع الشركة في اربعة وستين فاذا قسم هذا المبلغ  
على التسعة كان الخارج وهو ستة وتسع نصيبها من الشركة  
المذكورة ومن الذين ان الوضع الطبيعي يقتضي تقديم معرفة  
نصيب كل فريق على معرفة نصيب كل فرد منهم كما روي عنهما  
في الفصل الثاني اما في قضاة الدريول فدين كل فريق بمعرفة

نصيب  
وهو ستة وخمسة وثلثان  
وهو اربعة وخمسة وثلثان  
وهو اربعة وخمسة وثلثان  
وهو اربعة وخمسة وثلثان  
وهو اربعة وخمسة وثلثان  
وهو اربعة وخمسة وثلثان

وهو ثمان

قضا

بما كان اربعة في العلم والمجوع الدريول بمعرفة التسعة اعلم ان  
الها من الشركة بعد التوزيع والكفيل ان في باليون خلا  
الكل لان كل فريق يأخذ فيه كذا وان لم يقبها من تعدد الجوا  
فالطريق في معرفة نصيب كل فرد من تلك الشركة القائمة ان  
يصل دين كل واحد منهم بمداينة سهم كل وارث من جميع  
المسئلة ويحصل مجموع الدريول بمداينة مجموع التسعة ويصل بها  
ما في نصيب نصيب كل وارث فان مات شخص وترك تسعة  
ونماير وكان عليه لواء عشرة ونماير وللاخر ثمانية ونماير  
ومجموع الدريول صادرا لمجموع خمسة عشر فيكون التسعة  
وهي التسعة والاربع عشرة مائة في كل الشركة  
من له عشرة ونماير على الملب في ثلث التسعة يحصل ثلثون  
فاذا قسم هذا المبلغ على وفق التسعة وهو ستة في كل الخارج  
وهو ستة نصيب من كان له عشرة واذا ضربنا دين من الشركة  
ونماير عليه اى على الملب في وثم الشركة اى على ثلثة حصل خمسة  
عشر فاذا قسم هذا المبلغ على ثلث التسعة كان الخارج وهو ثلثة  
نصيب من كان له خمسة ولو فرضنا ان الشركة في الصورة ٢  
المذكورة ثلثة عشر كان دين التسعة والشركة باينة في نصيب  
دين صاحب العشرة في كل الشركة فحصل مائة وثلاثون فاذا قسمنا  
هذا المبلغ على كل الصحيح وهو ثلثة عشر كان الخارج وهو



ثمانية وثلاثين نصيب من كل عشرة واثني عشر نصيب من كل عشرة واثني عشر نصيب  
 الخ في جميع الشركة فيبلغ ثلث وستين فماذا قسمنا هذا المبلغ  
 على ثلث عشرة خرج اربعة وثلاثون وهو نصيب كل واحد من كل ثلث  
 ولو فرضنا في تلك الصورة ان الشركة ثلثه واثني عشر كان بين  
 الشركة والقبض مائة الف من كل واحد من المالكين فما من بين  
 صاحب العشرة في ثلث الشركة وهو ثلث واحد واثنين الماصل  
 وهو عشرة على كل واحد من المالكين وهو ثلث واحد من المالكين وهو ثلث  
 نصيب من كل ثلث عشرة واثنين نصيب صاحب الثلث في وثق  
 الشركة واقسم الماصل على وثق الثلث وهو ثلث واحد من المالكين  
 وهو واحد وثلاثون نصيب من كل ثلث عشرة وقد اخطأ عليك  
 بان الطريق المار في البقية ثمانية وثلاثون نصيب والتمسك  
 البقية **في التجار** هو ما على من المخرج والملاوي بها  
 ان يصالح الورثة على اخرج بعضهم عن الميراث بغير معلوم  
 من الشركة وهو ما يترتب من ارضي نفسه بغيره في كل ما يصالح  
 عن ابن عباس وبكر وعمر بن عباس ان عبد الرحمن بن عوف  
 كان امراة ثمانية الف كسبة في مائة ثمانية مائة وثمانين الف كسبة  
 عثمان وثمانين الف كسبة مع ثلثه ثمانية الف كسبة الميراث عن ربيع ثمانية  
 على ثلثه وثمانين الف كسبة لم ياتر في ثلثه وثمانين الف كسبة  
 من الورثة على ثلثه معلوم من الشركة ما طرقت بهما من الثلث

اي صحح المستند مع وجود المستند من الورثة ثم اطره بثمان من  
 الثلث ثم اقسما بقية الشركة اي ما بقى من الميراث المصالح  
 على سبعة ارباب ثمانية اقساما على سبعة ارباب ثمانية اقساما  
 وامر وتم المصلحة مع وجود الزوج من ستة وثمانين نصيب على  
 الورثة لزوج من سبعة ارباب ثمانية اقساما على سبعة ارباب ثمانية اقساما  
 وهو واحد فاصالح الزوج على نصيب الذي هو الثلث على طرقت  
 للزوج من الميراث خرج من البقية فيقسم بقية الشركة وهو  
 ما عدل من الام والعم والمكان يقدر بينهما ما من الثلث خرج  
 يكون بينهما من الثلث للام وسهم واحد لعم كان الى الميراث  
 في سبعة ارباب ثمانية اقساما فان قلت لا يصح الاوجه الميراث  
 واخذ الميراث وخروج البقية من الميراث المعلوم وانما ما بقى في  
 حصة داخلا في الثلث المستند من الاية فخيلا ورا ما اخذه كانت  
 ما يترتب من الميراث كان لم يكن وميراث الشركة ما ورا الميراث  
 ومن الام من ثلث اصل المال المثلث ما بقى اذ في ثلثه ثمانية  
 منها ثمانية فيكون للام سهم واحد وبها وان وهو خلاف الاجماع  
 او حقه ثلث الاصل واذا اذ حقه الاوجه في المستند كان للام  
 بثمان من الثلث ولعم سهم واحد فيقسم البقية على هذه الطريقة  
 فيكون مستوفية حقه من الميراث ولو فرضنا في الميراث على  
 ثلث من الشركة وخرج من البقية من الميراث فالمصلحة البقية من الشركة





ان يعلم ان كل واحد من هذه السبل هو الذي اوجبت  
 وايضا المروءة من قوتها كذا المعلوم في الاسلام ويرى في القصة  
 ويجوز القصة في حق النكاح والمروءة والمروءة  
 يكون فيها ما ترجع به من قوتها كذا المعلوم في حق المروءة والمروءة  
 فان قوتها وان لم يوجبها بالقرابة والعصمة الا ان يوجبها  
 الترجع وهذا يخرج بموجب من كونهما من المروءة والمروءة  
 المستحق لم يشترط في حيث المال المعلوم في المروءة والمروءة  
 هذا الترجع بالسبب الذي استلزمه المروءة والمروءة  
 فيرو عليهم على قدر انفسائهم وكما يستلزم اعتبار القرب ليقطع  
 في اختلاف الروث من باب المروءة من غير قوتها  
 اقسام اربعة وذلك لان المروءة في المسئلة اما منفعة واحدة  
 من يرو عليهم ما فضل واما اكثر من منفعة واحدة على التقديرين  
 اما ان يكون في المسئلة من المروءة او المروءة والمروءة  
 الاقسام في اربعة احدا ان يكون في المسئلة منفعة واحدة  
 من يرو عليهم ما فضل من المروءة او المروءة والمروءة  
 التقدير فاجعل المسئلة من المروءة او المروءة والمروءة  
 الواحد لا يجمع المال للمروءة والمروءة والمروءة  
 متماثلة فلا مزيج بينهما في ذلك كما اذا ترك المروءة من حيث  
 او اثنين او جهتين فاجعل المسئلة من اثنين واعلم ان

واحدة

واحدة منها نصف المروءة وتساهل في الاستحقاق ويجمع كما في  
 على السوية فيكون القصة على عدد المروءة كما في العصبية  
 اخذ اذا ترك اثنين او اوطون مثلا وانهم فيهم يقسم على عدد  
 رويهم فيقسم اليك كذلك انما يوجبها في المسئلة في القصة  
 والقصة الثانية او اجمع في المسئلة بين ان يكون في المروءة  
 من يرو عليهم من غير عدم من المروءة والمروءة والمروءة  
 الواقع بين من يرو عليهم انما يكون بين اثنين او ثلاثة فاجعل  
 لا ازيد من ذلك لم يقبل بين ان يكون في المروءة والمروءة  
 فاجعل المسئلة من بين اثنين او اجمع بينهم اجمالا في جميع  
 المروءة من غير المسئلة في المسئلة من اثنين او اجمالا في المسئلة  
 سدسان كذا في المسئلة لان المسئلة من بين اثنين او اجمالا  
 بالمروءة فاجعل اثنين اصل المسئلة واقسم المروءة على اثنين  
 فليكن واحدة منها نصف المال او من ثلثها فاجعل المسئلة من  
 ثلثها اذا كان فيها ثلث وربع كذا في المسئلة مع المروءة او المسئلة  
 على ما يقتضيه من من ثلثها فاجعل المروءة المروءة للمروءة  
 فاجعل في المسئلة اصل المسئلة واقسم المروءة على ثلثها فاجعل المسئلة  
 فليكن في المسئلة من المال في المسئلة او من ثلثها فاجعل  
 المسئلة من اربعة او اجمالا في المسئلة وربعها فاجعل  
 او بين تمام لان المسئلة في من ثلثها فاجعل المروءة





بر عليه من يخرج من لا ير عليه ان وافق او ربحه ذلك الباع  
 في حصوله من السلة كزوج وستة ثبات فان اقل من ذلك  
 من لا ير عليه الرجعة فاذا اعليت الزوج واحدة منها في ثلثة  
 اقل يستقيم على عدد زوجات البات الستة لكن بينهما مواضع يكثر  
 اذ لا حجة بالوافقة كى عرفت فالزوج وفق عدد زوجاته  
 اشان في المارحة بثلثة فلا زوج منها اثنان ولا ثلثة ستة والاشان  
 حال لم يكن موافق عدد زوجاتهم الباقى في مائة كزوج واحد او ربحه  
 في يخرج من ثلثة الباع الى اصل من خرج من وفق الا وثلثة في ذلك الزوج  
 على تقدير اتفاق ومن مائة كزوج واحد او ربحه على تقدير  
 التباين في السلة وقد سبق مثالي الوافقة وامثال الباتية ففهم  
 كزوج وطعن بانه يرد الصدقات الباتية من السلة من ثلثة  
 عشر لا جميع الزوج والثلثة كذا يردها الى المارحة التي  
 هي اقل من الزوج فوض من لا ير عليه فاذا اعليت الزوج ههنا  
 واحدة منها بثلثة فلا يستقيم على الباتية اقل من ثلثة  
 عدد زوجات الباتية فخرج من عدد زوجاتهم في يخرج من  
 من لا ير عليه اى المارحة فخص عشرة من ثلثة السلة  
 كان للزوج واحد من ثلثة المارحة المارحة المارحة ففهم  
 في عطينه اياها وكان للزوج ثلثة من ثلثة المارحة ففهم  
 عشرة ففهم واحدة من ثلثة والقسم الرابع من ملك الاقسام

ثلاثة

من لا ير عليه

لصريح

ان

ان يكون مع الباتية اى مع جميع جنس من مائة مائة مائة  
 لا ير عليه وانما السلة باجماع جنس مائة على ان لا يستقر  
 ذلك على اقل من ثلثة السلة في اربع طوائف وى روى في القسم  
 ما يقع من يخرج من وفق من لا ير عليه على مسئلة مائة مائة  
 عليه فان استقام الباتية من ذلك المخرج على ثلثة السلة  
 فمما لا حاجة الى المارحة لان الباتية حق من مائة مائة مائة  
 بقدر ما هم فيقسم على مسئلة في اربع طوائف فمما لا يستقام  
 ذلك القسم وما اصابه من ثلثة السلة فمما لا يستقام  
 على مسئلة ولا يستقيم ما اصابه من ثلثة السلة على عدد زوجاتهم  
 فيخرج من ثلثة السلة كما ستعرفه في هذا الموضع من كون  
 الباتية في القسم الرابع مستقيمة على مسئلة من مائة مائة  
 هو في مائة واحدة وذلك لان الباتية من يخرج من وفق  
 من لا ير عليه ما واحد بان يكون يخرج من مائة مائة كما اذا  
 انظر الزوج المصلحة مع عدم الولد ولا شبهة في ان الواحد  
 يستقيم على مسئلة من مائة مائة او اقل من ثلثة السلة  
 ففهم من السلة من القسم الثالث وامثالها بان يكون يخرج  
 وذلك الموضع الرابع كما في اقل الزوج الزوج مع وجود الباتية  
 والزوجين عدما فان صاحب الزوج الزوج فان كانت  
 الباتية مائة مائة مائة من ثلثة السلة من القسم الثاني الباتية

لم يخرج منها الا على ذلك  
 ثم يخرج من ثلثة السلة











ثم قام آخر فقال ربي قضي لي بالملك فقال له من كان مع الورثة  
فقال لا أدري قال لا أدري وعلم أنه الورثة شهد له بالصدق  
ورابع بالحبس ثم رجع إلى بيته فمات ميتة طبيعية على قول واحد  
فقطعت حية من إبهف فماتت من عورين فقال علي بن ابي  
الانجيلي في الخبر على شئ واحد على ما يشاء الله من غير ما نقل  
عن أبي عبد الله قال لا يتبعه أصغر من جعل ابن الابن ابنه وكان  
ابن الابن أو مثله ان الاتصال والقرابة بين الابن يكون على  
صفة واحدة فإذا كان الجد عام ابن الابن مقام الابن في الميراث  
فكذا إذا كان ابن الابن في مقام الابن يقدم اب الابن مقام الابن في الميراث  
أيضا إذا علم ان عليا وابنه معا ومن يربى ناس بعد انفصالهم على  
قوريت الاصل من الجد فيكون له كبقية القصة من حيث ان يكون  
الاصل من عالم يتفق على من له من ذواته يتفق على السند لا من  
الاب يتفق على من السند فإذا كان هناك حواشي لاب وامه أو أمه  
أو أخته فالقاسم يتركه وان كانا حواشي في القاسم والجد يسبق  
وإن كانا من السند يسبق أمه وأبيه في الميراث لا بعدد من القرابة  
عنده فإذا كان الجد من الاب وامه أو أمه كان المال منسحبين  
بينه وبين الابن من الابن ومن الابن الجد من لا يوجب الاصل من  
الميراث من الميراث يكون الاصل منه صاحب أرض فإذا كانت  
معدومة لاب وامه منحت فللاولاد من المال وليس فيه ميراث الجد  
الباقي

الباقي وذهب ابن مسعود  
الباقي وذهب ابن مسعود إلى ان الجد يقاسم عالم يتفق على  
من الملك ووافق فيه زيرا والى ذلك العلل لا يقتضيهم القاسم  
مع بني الاعيان ووافق فيه عليا وان الاصل من الميراث من  
ورثه فوافق مع الجد كما عثر على وقد نص صاحب الكتاب به على  
زيد بالذكر لان اباه من سنده ومحمد بن حاتم قوله في القصة وورث  
قوله على وابن مسعود من رسم الميراث ان كان الابن من سنده  
في جانب وصاياه في جانب كان بحيث لا يختار ان لا يقدر ليعين  
شأنه في تعيين قوله زير تعيين على طرية قوله هذا لك قال وعند  
زيد بن ثابت في الخبر مع بني الاعيان والعلل ان فضل الامرين  
من القاسم من حيث يصح المال اذا لم يفسد بهم ذومهم وأخيه  
القاسم ان يجعل الجد في القصة كما هو الاصل في فضل المال بينه  
وجده الا حواشي له كرسول الاثني عشر ويجعل نفسه مع الاصل  
كفسيه واحده من لا يربى الاب من جهة ولا يربى الاب من جهة اخرى  
فوقه عليه من الابن فيفضل له كالاب في قبل الاصل من الام والام  
في قسمة الميراث ما وادته القاسم في الميراث لم يكن ميراثه اعطاه  
لكن المال لا يذهب الا لاورثته البس في الاصل من قبله على ذلك  
وارثه انما قسم المال بين الابن من فلان الملك وللأب الشان  
وجاءه الورثة الاولى فلما كان الجد والجد في الميراث والباقي  
وكان الجد من السند كان الجد من السند كان الجد من السند

ولا يبرأ منكم  
مع الجهاد

123

في أصل المسألة وهو خمسة



۱۸۸۵

من القاسية المذكورة سابقا وثبت ما بينه وبين جميع المالكة  
 بالقبض اما القاسية كزوج واحد وان كان المالكة من غير  
 لوجود النفس واحد منها للازواج والاخر لغيره والاخر معاينة ولا  
 يستقيم عليها فخرها عدم ما في اصل المسئلة حصل اربعة انواع  
 اثباتا وكل واحد من الجهد والاخر واحد فخر حصل له بالقاسية  
 ربع جميع المال وهو اقل من سدسها وكذلك من ثلثها ما بينه  
 للاسدس من المال اربعة اموال ما بينه بعد فرض ذى اقسام  
 الجهد وجهه واخيه من واحدة فالمسئلة بها من ستة النصف اربعة  
 ثلثه ثلثه والثلث لها فخرها فخرج الثلث في الثلث صار ثلث  
 عشر وثلث سدسها ثلثه عشر ثلثها وجهه ثلثها لغيره النصف  
 ثلثا عشرة فخرج من الاخيرين اربعة ولا طاعة لغيره وانما  
 ثلث ما بينه من القاسية لان المسئلة لان السئلة على القديس اربعة  
 ستة اربعة النصف واحد منها ثلثه ثلثه فخرج اربعة اربعة الجهد  
 كالاش كان جميع الاخيرين والاغت كسب الحوزات وثالثها  
 للموت على السبعة بين ما بين فخرها عدو الاربع وسبعة  
 في اصل المسئلة هو النصف فخرج اثباتا واربعون في المسئلة  
 على السبعة وثلثه ثلثه فخرج وكل واحد من الجهد الاخيرين  
 عشرة ولا طاعة ثلثه ولا طاعة لغيره ثلثه من ثمانية عشر اقل  
 من عشرة من اخيه واربعون وكذلك ثلث ما بينه ثلثه ثلثه







من سنة يملكه السيد التي بعد من الزوج والام له بالزوج او  
 ولا ينفق بغيره السيد انما هو لا ينفق الا على ما كان في سنة  
 الا ان في السنة المتقدمة التي اعطى بها عطينا اليه في السيد  
 وفي اكثر من ذلك لا ينفق الا على ما كان في سنة المتقدمة  
 فلا ينفق الا على ما كان في السنة المتقدمة الا ان كان في سنة  
 واما ان كان في سنة المتقدمة الا ان كان في سنة المتقدمة  
 من السنة المتقدمة والسنة المتقدمة فلا ينفق الا على ما كان في سنة  
 واما ان كان في سنة المتقدمة والسنة المتقدمة فلا ينفق الا على ما كان في سنة  
 فخرها بعد سنة المتقدمة والسنة المتقدمة فلا ينفق الا على ما كان في سنة  
 بخلاف الاكثر من ذلك في سنة المتقدمة فلا ينفق الا على ما كان في سنة  
 على الوجه المذكور في سنة المتقدمة فلا ينفق الا على ما كان في سنة  
 بالسبب المذكور في سنة المتقدمة فلا ينفق الا على ما كان في سنة  
 والزم به ان ينفق بعض بعض العورثة بغيره قبل العورثة  
 الى من يملكه من سنة المتقدمة فلا ينفق الا على ما كان في سنة  
 من سنة المتقدمة فلا ينفق الا على ما كان في سنة المتقدمة  
 تغييره فلا ينفق الا على ما كان في سنة المتقدمة فلا ينفق الا على ما كان في سنة  
 كما ان في سنة المتقدمة فلا ينفق الا على ما كان في سنة المتقدمة  
 العورثة والامور في سنة المتقدمة فلا ينفق الا على ما كان في سنة

فان

فان ينفق بغيره السيد التي بعد من الزوج والام له بالزوج او  
 سنة واحدة كما كانت ينفق بين الحق كذلك فكانت الميت  
 السنة لم يكن في العورثة وان وقع في سنة المتقدمة بين العورثة  
 كما ان في سنة المتقدمة فلا ينفق الا على ما كان في سنة المتقدمة  
 عاتية احدى العورثة وخلفت جولا في سنة المتقدمة فلا ينفق الا على ما كان في سنة  
 بين الاورثة او كان ورثة الميت السنة من ورثة الميت  
 الاول في سنة المتقدمة التي ذكرها بقوله كما وقع في سنة واحدة وام في سنة  
 الزوج قبل العورثة من امارة واثبت في سنة واحدة السبب قبلها  
 من البتة ومن سنة واحدة هي امارة التي عاتية امارة امارة  
 بغيره الخيرة من الزوج والامور في سنة المتقدمة فلا ينفق الا على ما كان في سنة  
 من سنة واحدة بعض الاورثة بغيره قبل العورثة والامور في سنة  
 بغيره من سنة المتقدمة فلا ينفق الا على ما كان في سنة المتقدمة  
 بالقول المذكور في سنة المتقدمة فلا ينفق الا على ما كان في سنة المتقدمة  
 في سنة واحدة الميت السنة في سنة المتقدمة فلا ينفق الا على ما كان في سنة  
 من السنة الاولى ومن السنة الثانية السنة في سنة المتقدمة فلا ينفق الا على ما كان في سنة  
 والموافقة في سنة واحدة فان استقام بسبب الماتة ما في سنة واحدة  
 السنة في سنة واحدة الى العورثة على قيس ما في سنة واحدة في سنة واحدة  
 ان سببهم في سنة واحدة ان كانت سنة واحدة عليهم ما في سنة واحدة  
 الى سنة واحدة السنة الاولى وما في سنة واحدة في سنة واحدة في سنة واحدة

ابن جبر

ان تعجز











ووزارهم فلا حاجة اليها فيكون ان المصالح لا يخرج منه ثلثا من ثلثها  
 ووجدت في الفرائض المشقة في الاموال والاعمال والديون المستوفى  
 في درجتيه فاستحسننا وانفذنا في شيفه هذا الكتاب بغيره الى ذلك القائل  
 قد جعلت الورثة على اقسام ثمانية صاحب الفروض ثم عطف عليه  
 العتق ثم عطف على الارحم فقال ووزارهم ووجدت في كتابه في بعض  
 لهم سهم مقدور ولم يتعصب فيها احد الكتاب لما وصل اليه في بعض  
 قد رتبك الواو في الشريعة مع تعدد هذه الكونم بالكتاب والما في رتبته  
 ان هذا القليل ما يروى في بعض وجوه في كتابه في عبارته في كتابه في بعض  
 مع فتاوى الشافعية في اكثر الشيعية في كتابه في بعض وجوه في كتابه في بعض  
 كما هو المذكور في كتابه في بعض وجوه في كتابه في بعض وجوه في كتابه في بعض  
 والى عبيد بن الحر في بعض وجوه في كتابه في بعض وجوه في كتابه في بعض  
 في رواية عن عبيد بن الحر في بعض وجوه في كتابه في بعض وجوه في كتابه في بعض  
 الارحام وما بهم في ذلك من بيان في بعض وجوه في كتابه في بعض وجوه في كتابه في بعض  
 والحسن واسم سرور وعطى ووجدت في بعض وجوه في كتابه في بعض وجوه في كتابه في بعض  
 واسم سعد ووجدت في بعض وجوه في كتابه في بعض وجوه في كتابه في بعض  
 كما في بعض وجوه في كتابه في بعض وجوه في كتابه في بعض وجوه في كتابه في بعض  
 الارحام ويؤتى المال على قدر سهمه في بعض وجوه في كتابه في بعض وجوه في كتابه في بعض  
 في بيت المال وما في ذلك من بيان في بعض وجوه في كتابه في بعض وجوه في كتابه في بعض  
 وسعيد بن حمير في بعض وجوه في كتابه في بعض وجوه في كتابه في بعض وجوه في كتابه في بعض  
 في بعض وجوه في كتابه في بعض وجوه في كتابه في بعض وجوه في كتابه في بعض

ووزارهم فلا حاجة اليها فيكون ان المصالح لا يخرج منه ثلثا من ثلثها  
 ووجدت في الفرائض المشقة في الاموال والاعمال والديون المستوفى  
 في درجتيه فاستحسننا وانفذنا في شيفه هذا الكتاب بغيره الى ذلك القائل  
 قد جعلت الورثة على اقسام ثمانية صاحب الفروض ثم عطف عليه  
 العتق ثم عطف على الارحم فقال ووزارهم ووجدت في كتابه في بعض  
 لهم سهم مقدور ولم يتعصب فيها احد الكتاب لما وصل اليه في بعض  
 قد رتبك الواو في الشريعة مع تعدد هذه الكونم بالكتاب والما في رتبته  
 ان هذا القليل ما يروى في بعض وجوه في كتابه في بعض وجوه في كتابه في بعض  
 مع فتاوى الشافعية في اكثر الشيعية في كتابه في بعض وجوه في كتابه في بعض  
 كما هو المذكور في كتابه في بعض وجوه في كتابه في بعض وجوه في كتابه في بعض  
 والى عبيد بن الحر في بعض وجوه في كتابه في بعض وجوه في كتابه في بعض  
 في رواية عن عبيد بن الحر في بعض وجوه في كتابه في بعض وجوه في كتابه في بعض  
 الارحام وما بهم في ذلك من بيان في بعض وجوه في كتابه في بعض وجوه في كتابه في بعض  
 والحسن واسم سرور وعطى ووجدت في بعض وجوه في كتابه في بعض وجوه في كتابه في بعض  
 واسم سعد ووجدت في بعض وجوه في كتابه في بعض وجوه في كتابه في بعض  
 كما في بعض وجوه في كتابه في بعض وجوه في كتابه في بعض وجوه في كتابه في بعض  
 الارحام ويؤتى المال على قدر سهمه في بعض وجوه في كتابه في بعض وجوه في كتابه في بعض  
 في بيت المال وما في ذلك من بيان في بعض وجوه في كتابه في بعض وجوه في كتابه في بعض  
 وسعيد بن حمير في بعض وجوه في كتابه في بعض وجوه في كتابه في بعض وجوه في كتابه في بعض  
 في بعض وجوه في كتابه في بعض وجوه في كتابه في بعض وجوه في كتابه في بعض

او في بعض في كتابه في بعض  
 او في بعض في كتابه في بعض



اینست که در این کتاب  
 از آنکه اول و اول است  
 که در این کتاب

والربيع من قبل الحجة من حيث وجوب الاستدلال بالام والوجوه من جهة  
ام الاستدلال بالام وجوب الحيات على الاطلاق فانه من جهة الاستدلال  
الحيات فان كان الحيات كمنه المليون اوسى الباب فمن مستقيمة  
من جهة الميت من قبل ابيه وان كان الحيات كمنه المليون من جهة  
الحجة من قبل ابيه والاعمال المام فانهم ائمة المايه من ائمة  
الشيعة مستوفون الحجة الميت من قبل ابيه واعتبره الاعمال كونه  
المام لان العلم من الايون اوسى بالاعتبار والاحوال والحيات  
فانهم ائمة من قبل ابيه والحيات المام الميت فان كانوا من ابيه  
او من ابيه فانهم مستوفون الحجة الميت من قبل ابيه وان كانوا من  
ابيه فانهم مستوفون الحجة من قبل ابيه والحيات المام من جهة  
الميت كونه من جهة الميت وكل من يدعي الميت من جهة الميت  
والحيات كونه من جهة الميت من جهة الميت من قبل ابيه وان  
مستوفون الحيات من جهة الميت من جهة الميت من قبل ابيه  
لانها من جهة الميت من جهة الميت من جهة الميت من قبل ابيه  
كونه من جهة الميت من جهة الميت من جهة الميت من قبل ابيه  
من جهة الميت من جهة الميت من جهة الميت من قبل ابيه  
الام من جهة الميت من جهة الميت من جهة الميت من قبل ابيه  
الام من جهة الميت من جهة الميت من جهة الميت من قبل ابيه  
الام من جهة الميت من جهة الميت من جهة الميت من قبل ابيه  
الام من جهة الميت من جهة الميت من جهة الميت من قبل ابيه

بقیہ

الغلبة في الان ذوى الارحام برغم من عداوتهم العصبية بهم و هو ما نقلنا  
منه الاقرب فالارب فوجوب ان يعبروا في التوراة بما يعصبها  
من كل وجه و هو قد تقدم في العصبية من كل وجه و انما العصبية على الجذ  
بالباب و سائر العصبية و ان كان هذا الجذ لا يقتصر بوجه  
الذين يقتصر به نقلنا في ذوى الارحام تقدم اولاد المستهبة على  
الجذ باب الاب و عصبها على عبد الاب و سبوة و هو عبد المستهبة  
و هو اولاد الانصاف و وفاة الاخوة لادم تقدم على الجذ باب الادم  
و ان كان قبلا سبوا منهم في الجذ باب الاب و وفاة الاخوة و انما  
ما دام القسمة غير المنقصة فجميع المال يقتضيه ان لا يتم العصب  
الغلبة على الجذ باب الادم و اما لو سبوة فقد جرى في ذل  
على قسما من سبب في العصبية حيث تقدم بها المال لادم الذي  
هو و رتب الجذ باب الاب على اولاد اب السبب فذكر كونه مع كانه  
تقدم في قوله الطير اولاد الوصية في ذوى الارحام على الجذ باب  
الادم الجذ باب الاب و ذكر سبب الشرايين الواقعة في عصب الشرايين  
في بيان عصبها بالعبارة لا يخرجها من واحد منهم و انما  
فرع و فرع و ان سبوة او سبوة في فرع و لم يحصل من سبوة  
في سبوة سبوة في عصبها في فرع لان كلام الشرايين و انما  
الفرع في سبوة الشرايين و لا فرع من فرع الانصاف الارحام





فيهم مع ذلك المتعارف وهو ان كانت كسبة ابن السنت وابن السنت  
 السنت او كان كلامه يكون له كسبة ابن السنت وبنيت كسبة  
 فمما لا يخفى ان في قوله الاخير والآخر من ويا دكر ليس ابدان  
 الفروع المتعارفة والبرجاء المتكويرين ويسمى المال عليهم بابا  
 حال لا كسرتهم وانما تسمى من انما تسمى في الاصل في المذكورة  
 والاخرية كما في الثاني الذي ذكرناه الاول المذكورين كلهم  
 او اختلقت كل في مثال المذكورين من غير كون الوارث فان كانت  
 انما هي من كونها اختلقت او انما تسمى في الفسرة وان كانوا  
 مختلفين في ذلك كسب الاخيرين ولا يعتبر في الفسرة صفات  
 اصلهم اصلا وهو راجع شارة عن احمد بن محمد بن يعقوب  
 ابدان الفروع التي انما تسمى في الاصول في المذكورة والاخرية  
 موافقا لما اعيى الاله بوجه في قوله الاخير والآخر من ويا دكر  
 ويعتبر الاصول ان اختلقت صفاتهم واما الفروع من كونها  
 الاصول في المثال وهو القول الاول لا يورثه من غير  
 الراجح من احمد بن محمد بن الطاهر من غير واعلم ان المهم في  
 في قولنا الارحام مقالة ابن القزويني والمذكورة في شرح لمسودة  
 الحجة من ويا دكر انما القزويني كما يقرأ في غير ذلك في قول  
 مع الاله بوجه من غير نظر في ذلك من غير انما في الاله بوجه من  
 ان اختلقت الفروع انما يكون في غير ذلك من غير ذلك

البحر

وفي ذلك المثل هو القزويني الذي ابدان الفروع وقد اختلفت المذاهب  
 في الاله بوجه في قوله الاخير والآخر من ويا دكر ليس ابدان  
 في الاصول الا من كان صفته الكثرة والرق غير معتبر في المذاهب  
 بل انما يعتبر في المذاهب صفته الكثرة والاخرية من غير ذلك فقط  
 ويستدل بها اتفاق الجمهور على ان الفسرة والآخرين في المثال  
 الا اعتبار ابدان الفروع كان المال فيها مضمون في المثال  
 في الفسرة هو المذهب فان الاله في الفسرة واللام في المثال وانه قد  
 انما في المثال اذ كان احد ما رده وانه كان او لم يكن الا في  
 من غير ما يعتبر في المذهب كما ذكرنا السنت ابن السنت وبنيت  
 عليه ما اعيى من الاله بوجه وهو الحسن وكون المال بينهما المذكور  
 من غير المثالين باعتبار الاله بوجه ابدان الفروع وصفاتهم  
 فمما لا يخفى ان في قوله الاخير والآخر من ويا دكر ليس ابدان  
 لابن السنت ومن غير ذلك يكون المال بينهما كذلك لان صفته  
 الاصول تنفق في الاخرية في غير ذلك ابدان الفروع  
 ولو تركت بنت ابن السنت وابن السنت بنت عبد المال في الفروع  
 انما باعتبار الاله بوجه المذكور في المثال في الفسرة  
 النسا ومن غير ذلك يكون المال بين الاصول على في الفسرة الثاني  
 الذي هو الاول ما وقع فيه الاصل في المذكورة والاخرية  
 وهو بنت السنت وابن السنت انما في غير ذلك من غير ذلك

نماه دور



اهل البيت لان ذلك ينسب اليها فاشقق اليها ونكثها لاهل البيت  
 انبتت فانه ينسب اليها فاشقق اليها فاشقق اليها فاشقق اليها فاشقق اليها  
 على ما كان عليه من مزيجها وبيان ذلك فيمن الطرود منوعة  
 ما ذكره وما كان قول محمد بن علي بن ابي طالب بن محمد بن علي بن ابي طالب  
 بقوله وللك من غيري وما كان غير منزه على الاصول واليه  
 ان كان في علمه من ذلك فليعتبر عند حال الاصول في علمه من ذلك  
 ان كان في اوله والنباتات التي خرجت من الدرر يكون مختلفا  
 يقسم المال على اوله بطرق مختلفة في الاصول بالذكورة والذكورة  
 للذكر من خط الانثيين ثم نفس الذكر من ذلك البطلان ما ظهر على  
 صفة والامانة ايها في نظر اوصى على صفة لهذا العترة على الذكر  
 والامانة فاما اهل الذكر من اوله بطرق وتقع فيه الاختلاف  
 على وجهين فوجه واحد من حيث صفاتهم ان لم يكن فيما بينهم وبين نوح  
 من الاصول اختلاف في الذكر والذكورة والامانة بان يكون جميع  
 من نوح من اهل الذكر فاشقق اليها فاشقق اليها فاشقق اليها فاشقق اليها  
 من الاصول اختلاف في اهل الذكر والذكورة والامانة فاشقق اليها  
 الذي وقع في اوله من اهل الذكر والذكورة والامانة فاشقق اليها  
 في نظر على قبا من اهل الذكر والذكورة والامانة فاشقق اليها  
 ان لم يختلف الاصول اليها فاشقق اليها فاشقق اليها فاشقق اليها  
 ويقسم على اهل الخلاف الذي وقع في اوله من اهل الذكر والذكورة والامانة

اهل البيت لان ذلك ينسب اليها فاشقق اليها ونكثها لاهل البيت  
 انبتت فانه ينسب اليها فاشقق اليها فاشقق اليها فاشقق اليها فاشقق اليها  
 على ما كان عليه من مزيجها وبيان ذلك فيمن الطرود منوعة  
 ما ذكره وما كان قول محمد بن علي بن ابي طالب بن محمد بن علي بن ابي طالب  
 بقوله وللك من غيري وما كان غير منزه على الاصول واليه  
 ان كان في علمه من ذلك فليعتبر عند حال الاصول في علمه من ذلك  
 ان كان في اوله والنباتات التي خرجت من الدرر يكون مختلفا  
 يقسم المال على اوله بطرق مختلفة في الاصول بالذكورة والذكورة  
 للذكر من خط الانثيين ثم نفس الذكر من ذلك البطلان ما ظهر على  
 صفة والامانة ايها في نظر اوصى على صفة لهذا العترة على الذكر  
 والامانة فاما اهل الذكر من اوله بطرق وتقع فيه الاختلاف  
 على وجهين فوجه واحد من حيث صفاتهم ان لم يكن فيما بينهم وبين نوح  
 من الاصول اختلاف في الذكر والذكورة والامانة بان يكون جميع  
 من نوح من اهل الذكر فاشقق اليها فاشقق اليها فاشقق اليها فاشقق اليها  
 من الاصول اختلاف في اهل الذكر والذكورة والامانة فاشقق اليها  
 الذي وقع في اوله من اهل الذكر والذكورة والامانة فاشقق اليها  
 في نظر على قبا من اهل الذكر والذكورة والامانة فاشقق اليها  
 ان لم يختلف الاصول اليها فاشقق اليها فاشقق اليها فاشقق اليها  
 ويقسم على اهل الخلاف الذي وقع في اوله من اهل الذكر والذكورة والامانة

اهل البيت لان ذلك ينسب اليها فاشقق اليها ونكثها لاهل البيت  
 انبتت فانه ينسب اليها فاشقق اليها فاشقق اليها فاشقق اليها فاشقق اليها

1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----

رقيب الابن الماخوذ فروع الابن البطلان المخرجه من ماله  
 وجعل البنتين كالتة بعد حدة ونظر الى ما هو اجل من التالة  
 فلم يجد في البطن الرابع اختلاف في ما كان من ابناءهم وبناتهم  
 ففحص التالة عليهم المذكور على خط الاشياء فاجاب الابن ايمان وبناته  
 واحده ثم دفع رقيب كل منهما الى افرع البطن الابن وسر وكذلك اذا  
 جعلت البنات التسع فاستدعيه ما احبها وبوسعة ونظر الى ما هو  
 اسفل من البطن الاول لم يجد اختلاف في التالة في التالة حبة وبناته  
 فيه بازا من ستة بنات ونحوه بنين في افرع من افرع بنين  
 كان الجوع كافي عشر بنات فاستدعيه عليهم السدة التي كانت رقيب  
 البنات لكون من التسعة ربيع عدو وسمن اعلى الاثنى عشر  
 سواهم بالثمة فخرها ونق عدو اروس وهو رقيب في اصل السدة  
 وهو خمسة عشر فخرها ففحص بنين وبنات رقيب السدة اذ كان  
 المخرجه البنتين في البطن الاول ستة من اصل السدة فخرها في  
 المخرجه التي هي هو رقيب على اربعة ربيع ربيع وبناته على ما في  
 بطن التالة من فروع البنتين التالة في البطن الابن اثني عشر  
 والبنتين اثني عشر ثم دفع رقيب الابن الماخوذ فروع من  
 البطن والبسوس لعدم الاختلاف وقسم رقيب البنتين على الابن  
 والنبت الابن بالامانة في البطن التي هي المذكور على الاشياء  
 في حباب البطن ثمانية والنبت اربعة فخرها رقيب كل منهما المخرجه

في السوس وكان المخرجه البنتين في البطن الاول تسعة  
 من اصل السدة فخرها في ذلك المخرجه رقيب الابن الماخوذ فروع  
 ستة ونحوه في افرع البطن التي هي المذكور على الاشياء فاجاب  
 اخضا في البطن التي كانت اذ كان فيه بازا البنات السبع  
 ستة بنات ونحوه بنين ففحص رقيب البنتين في السدة والنبتين  
 المذكورين على الاشياء فاجاب البنتين ثمانية عشر والنبت ثمانية  
 عشر ثم جعل المذكور على رقيب الابن الماخوذ فروع المخرجه التي هي  
 اسفل من السدة وبناته في افرع من افرع من البنتين التي هي رقيب  
 ففحص عليهم ما اجاب البنتين المذكور على رقيب المخرجه فاجاب  
 الابن تسعة ثم دفع رقيب الابن الماخوذ فروع لعدم الاختلاف  
 ولم يجد في البنتين في فاس فخرها في افرع من افرع اذ كان  
 فيه بازا من اربع بنات ففحص رقيب البنتين في التسعة  
 المذكور على الاشياء فاجاب الابن ستة والنبت ثمانية ونحوه  
 وبناته في افرع من افرع من البنتين ثمانية بنات ونحوه بنين ففحص  
 عليهم التالة عشر المذكور على الاشياء فاجاب البنتين ثمانية  
 اثني عشر والنبت ستة ثم جعل في افرع من افرع من المخرجه التي هي  
 من الابن وبناته في البطن التي هي من البنتين التالة اثني عشر  
 وبنات ففحص رقيبهم الذي هو اثني عشر المذكور على الاشياء  
 في حباب الابن ستة والنبت ستة فخرها رقيب الابن

وبنتين تسعة











يقسم المال عند ما انشاها ثلثا والاب والام وثلثه الاب والام  
 وعلى ذلك بان الثلث في الاجراء والجدات الفاسدة قبل الاب  
 بوارثه يودي الى جعل المتزوج وهو الجد والجدات المتزوجات  
 وبه ثلث المتزوج وليس يوزن في ذلك في الاول والاخر ثلثا  
 والى استحقاقه لثلاث ايام اي وراثته في القرب والمبعد وليس لهم  
 اي من الاستواء في الدرجة من بين بوارثه كاب وام الاب  
 وام اب ام الاب او كان لهم يورث بوارثه كاب وام الاب  
 واب ام ام الاب والثلث من صفة من يورثون بهم في المذكورة  
 والاخرية كما في ما ذكرنا من مسائل الاول والاخرية لان الجد والجدات  
 في ذلك المسائل متجانسون في بيان بطلان تصور هناك اشتراك في  
 صفة المدلية والحدوث ايضا قرايتهم بان يكونوا كلهم من جنس اب  
 الميت او من جنس امه كما في ذلك المثال فاقسمت على اربعة اقسام اي  
 بحسب ان يقسم المال عند اجتماع هذه الشرط باعتبار صفات  
 ابناء الفروع المذكورة من جهة الابوين فيجعل المال في ذلك المثال  
 وثلثا ثلثه الاب والام وثلثه الام اب ام الاب والام  
 او ثلثه من استحقاق الدرجة صفة من يورثون بهم في المذكورة  
 والاخرية كما في المثال الذي ذكرناه الاول والاخر بوارثه يقسم  
 المال على اول بطرح اثنان في الثلث كما في العنق الاول كما يقسم بينهم  
 على ان لكل نصف نصيب الاثنى ثم يجمع المذكور طائفة والاثان

الاولاء  
 من يورثون

طائفة

يقتضي على قبيل من اقرب في العنق الاول والام اثنان قرايتهم  
 على اربعة اقسام كما ذكرنا من ام اب ام اب ام اب ام اب ام اب  
 الام على الثلث لا لقرايتهم الاب وبه نصيب الاب والثلث ثلث  
 الام وبه نصيب الام وذلك لان الام يورثون بالام  
 يورثون مقامه والذين يورثون بالام يورثون مقامه  
 فحق المال ان يلا ثلثا كما ذكرنا اي يورثون ثلثا صاب كل في ثلثهم  
 بينهم كما لو اخذت قرايتهم اي يقسم الثلث على ذوي قرايتهم  
 الاب والثلث على ذوي قرايتهم الام على قبيل من يورثون في  
 الجماعة والقرايتهم والقبيلة الى المال اما ان يكون هناك متجانسون  
 الدرجة او لا فليعلم ان في الاخرية ابو وعلى الاول ان يخذل  
 القرايتهم او يخلص فان اختلفت تقسم المال على ثلثا وثلث  
 انفا وان اختلفت فان اختلفت صفة الأصول فالقسط على  
 اربعة اقسام الفروع والام لم يفرق يقسم المال على اربعة اقسام  
 كما في العنق الاول فاشترط **فصل** في العنق الثالث  
 وهم اولاد الاخوات وبنات الاخوة مطلقا وبنات الاخوة  
 الام حكم فيهم كما حكم في العنق الاول وهم اولاد البنات  
 واولاد بنات الابن اي اولادهم بالبنات اخوهم بالميت  
 ميتة واحدة او ميتة اربع ميتة الا في النكاح اقرب وبعيد  
 يورثون اقرب درجة القرب فلو لم يورثوا الميت ولهم ذوي





۱۲	۱۱	۱۰	۹	۸	۷	۶	۵	۴	۳	۲	۱
۱۲	۱۱	۱۰	۹	۸	۷	۶	۵	۴	۳	۲	۱

العلماء

نہایت

كنت انا في بيت ابي  
والتفت الى امره

[illegible]



211

[illegible]

واما اثنتا عشرة الابواب في بابها من المال كذا ينشأ من اثنتي عشرة الاشياء  
واما بقية القوتل ومعدنهم من ثيابهم المال على الاصول  
التي هي الاخرة والمالونات ويعتبر كذا في عدد الفروع  
فما صاحب كل فريق منهم يقسم على فروعهم فاصل المسئلة  
منه من ستة ليعود اليه من ثمانية واحد منها ومن ثمانية  
للاضنة لا بدوام لانها تغير فيها عدد ثلثي ثلثها في كل فترتين  
لا بدوام على الثلثين في الباقي منها وهو ما بين اللانح والاضنة  
للملك المذكور على خطا الثلثين بطريق العسوية واما ما اعتبرنا  
عدد ثلثي ثلثين الاضنة لا بدوام فيها كانت كاضنة كذا في ما هو  
الباقي يكون فيها وحين المالح لا بدوام لاضنة في ما هو الباقي  
هو في الضنفة وهو الاضنة في اصول المسئلة وهو مسئلة  
صار اصلها ثلثين عشر وكان للاضنة لا بدوام من اصول المسئلة  
اربعة وقد ضربنا في هذا القوتل على الاضنة ثلثين في ثمانية اعطينا  
حق ثلثها وكان للاضنة لا بدوام من اصولها واحد عشرها في  
ذلك الموضع وكان اثنين في اعطينا بها ثلثي ثلثها وكان  
للانح والاضنة لا بدوام اصل واحد اربع فترتين في ذلك الموضع  
ومما اثنين في ثلثها بها من اللانح والاضنة لا بدوام فيها

كما عرفت فكل واحد منهما واحد فضعنا الشيء الى الابد وهو واحد  
 في اربع ثلثه ووضعا لثيب الاثنته لاد وهو اربع واحد الى ثلثي  
 اربعه فلا يتقدم عليها فاذا اخرجنا في اصول السكته وهو ثلثا عشر  
 صارا اربعة وعشرون فلها تسع السكته او اكاره لثيب ثلثه الاثنته  
 من الاربون ثمانية من اربع عشر فخرنا بها في المخرّب الباقى وهو  
 اربع من مخرّبة عشر فخرنا بها وكانت نسبت اربع الاثنته لاد  
 ثلثان مخرّبة ثمانية وذلك المخرّب صارا اربعة مخرّبة الباقى  
 لاد من ثلثه الاثنته لاد واحد مخرّبة ثمانية وذلك المخرّب صارا  
 اربعين فخرنا بها لثيب اربع الاثنته لاد واحد مخرّبة ثمانية  
 الاثنتين فخرنا بها الباقى مخرّبة لثيب اربع الاثنتين  
 الى اربعة عشر فكل واحد منها تسعة **فصل في المصنف**  
**الاربعة المخرّبة** في اربعة السكته او في تسعة السكته على  
 الاطلاق والاعام لاد والافعال والحالات مطلقا الحكم  
 اربعة المخرّبة واحد منهم استحق المال كله لعدم الخدم فاذا ترك  
 عنه واحد او ثلثا لم يسلط لاد او ثلثا واحد او ثلثه واحدة  
 كانت المال كله لذلك الواحد المخرّب وعن ثلثه ثلثي ثلثه  
 اربعة استحقاق الواحد عند الانقراض عن الزام من تركه بيت  
 الاصل فاذا اربعة فاربعة تحصيل ذكره بهذه العشر فلما  
 اعدوا لاد بانه في اربعة اصبحت فيه جوا في تسعة سائر اربعة  
 طريق

[illegible]

مع کتاب و مع کتاب اوله  
و بیوط و کذا و قرا و با قرا





حسب لقوة

عنه

لا ب م









العترة لادعته للثلاثين وثلاثين سنة عشرة لفرق الام كما بينت  
 ونشأ بنين  
 للابنين او عند خروجهن تسعة اسئلة من ستة وثلاثين لانه يقسم  
 الحال على اولين اثنين اختلف ويستمر فيهم عدد الزوج والبنات  
 في فرق الاب يجب العلم لاب بغير ما كان مع عمت ويجب  
 لكل واحدة من العترة لاب بغير ما كان مع عمت فاذا  
 اختلف عدد الارواح في جعل العلم الذي هو كارب عمت عمت  
 واحد والارواح الباقية ما اقر فيعلم كارب واحد من بغير  
 العترة واحد من الثلثين الذين هما اثنتان في فرق الام يجب  
 الحال لاب كارب ما كان مع عمت وكسب كل واحدة من  
 الثلثين كاربين بناء على عدد الزوج والبنات في الاسئلة  
 فالزوج بها الفهم ثمانية حالات واذا اختلف عدد الارواح  
 على الذي هو كارب عمت فالارواح واحد وجعل الحالات الاربع  
 الباقية بغيره فالأخوه هم اربعة اسئلة وهو الثلث  
 واحد فلا يستقيم على بغيره الى ان يكون في ضرب عدده في السئلة  
 وهو ثمانية يحصل ستة فيعمل فرق الاب من هذه الستة اربعة ثم  
 يرفع اثنتان من هذه الاربع الى العلم لاب ويكمل كطائفة على  
 عدة ويرفع نسبة الاخوة في بنين بنته فكل واحدة  
 منها واحدة ويرفع الثلث الاخوة من الاربع الى الثلث

لاب

لاب ويجعل في كطائفة كطائفة ثم ينظر الى اسفل العترة من ثمانية  
 اربعة كاربين وبنين كاربين لاخذها العدد من فرقها واذا  
 اختلف عدد الارواح جعلت الثلثة كاربين فالزوج والبنات  
 ونسب العترة وهو ثمانية لا يستقيم على الثلثة بنين  
 مما يتفرع من الثلثة كاربين ما لم يعط فرق الام من الستة  
 اثنتان ويرفع من بغير الثلثين واحد الى ان يجعل  
 كطائفة واحد اخر الى الثلثين ويجعل كطائفة واحد في  
 نسب الحال ويجعل واحد الى الثلثين لم يستقيم عليها فذكره  
 بكالم ثم اذا نظر الى اسفل الثلثين وجد كاربين وبنين  
 واذا اختلف على الزوج كطائفة ثمانية ولا يستقيم على بغيره  
 فوكل كطائفة كاربين واذا اختلف على عدد الارواح وبنين  
 على الى الثلثة والاثني عشر والثلثة وبنين الثلثين  
 مما لم يستقيم واحد واحد وبنين الثلثة والثلثة وبنين  
 في ضرب واحد في الاخوة يحصل ستة ثم يرفع بغيره الستة  
 في الستة التي بها اصل المسئلة فيعمل ستة وثلاثين ومنها  
 تسعة اسئلة كان لفرق الاب اربعة من اصل المسئلة  
 وقد ضربت في المزدوب الذي هو ستة فصارت اربعة عشر  
 في نسب هذا الفرق من الستة والثلثين واحا نسب  
 اعمادهم منها فنقول قد ضرب بنين ستة العلم لاب من

ابن

حبة العلم وهو الثمان في ذلك المذهب واربعا عشر في كل حبة  
 منها ستة في ضرب ابيض فيضها من العود في المذهب واربعا عشر في كل حبة  
 ستة في كل حبة واحدة منها ثمانية فيضها من العود واربعا عشر في كل حبة  
 ابيض ستة من حبة ابيض واربعا عشر في حبة العود واربعا عشر في حبة ابيض  
 حبة العود واربعا عشر في كل حبة المذهب وكان ستة في كل حبة منها  
 ثمانية في حبة ابيض واربعا عشر في حبة العود واربعا عشر في كل حبة المذهب  
 من اصول المسئلة اثمان في كل حبة في المذهب واربعا عشر في حبة ابيض  
 في كل حبة في حبة ابيض ثمانية في حبة ابيض واربعا عشر في حبة ابيض  
 اعمام فيضها من حبة ابيض ثمانية في حبة ابيض واربعا عشر في حبة ابيض  
 واربعا عشر في حبة ابيض واربعا عشر في حبة ابيض واربعا عشر في حبة ابيض  
 كان ستة في كل حبة ابيض واربعا عشر في حبة ابيض واربعا عشر في حبة ابيض  
 اثمان في حبة ابيض واربعا عشر في حبة ابيض واربعا عشر في حبة ابيض  
 من حبة ابيض واربعا عشر في حبة ابيض واربعا عشر في حبة ابيض  
 عشرة واربعا عشر في حبة ابيض واربعا عشر في حبة ابيض واربعا عشر في حبة ابيض  
 انضمت الى الاربع والعشرين كان الجوز ستة واربعا عشر في حبة ابيض  
 هذا الحكم الذي ذكرناه في حبة ابيض واربعا عشر في حبة ابيض واربعا عشر في حبة ابيض  
 الى حبة ابيض واربعا عشر في حبة ابيض واربعا عشر في حبة ابيض واربعا عشر في حبة ابيض  
 حبة ابيض واربعا عشر في حبة ابيض واربعا عشر في حبة ابيض واربعا عشر في حبة ابيض

حبة

اذا

اذا لم يوجد حبة ابيض واربعا عشر في حبة ابيض واربعا عشر في حبة ابيض  
 الى حبة ابيض واربعا عشر في حبة ابيض واربعا عشر في حبة ابيض واربعا عشر في حبة ابيض  
 واربعا عشر في حبة ابيض واربعا عشر في حبة ابيض واربعا عشر في حبة ابيض  
 اصبحت اربعة حبة ابيض واربعا عشر في حبة ابيض واربعا عشر في حبة ابيض  
 او اربعة حبة ابيض واربعا عشر في حبة ابيض واربعا عشر في حبة ابيض  
 اصبحت حبة ابيض واربعا عشر في حبة ابيض واربعا عشر في حبة ابيض  
 الى حبة ابيض واربعا عشر في حبة ابيض واربعا عشر في حبة ابيض  
 او لا اصبحت حبة ابيض واربعا عشر في حبة ابيض واربعا عشر في حبة ابيض  
 الى حبة ابيض واربعا عشر في حبة ابيض واربعا عشر في حبة ابيض  
 الى حبة ابيض واربعا عشر في حبة ابيض واربعا عشر في حبة ابيض  
 ينماي واربعا عشر في حبة ابيض واربعا عشر في حبة ابيض واربعا عشر في حبة ابيض  
 باعتبار حبة ابيض واربعا عشر في حبة ابيض واربعا عشر في حبة ابيض  
 واربعا عشر في حبة ابيض واربعا عشر في حبة ابيض واربعا عشر في حبة ابيض  
 اربعة حبة ابيض واربعا عشر في حبة ابيض واربعا عشر في حبة ابيض  
 في الحبة ابيض واربعا عشر في حبة ابيض واربعا عشر في حبة ابيض  
 الى حبة ابيض واربعا عشر في حبة ابيض واربعا عشر في حبة ابيض  
 بفتح في حبة ابيض واربعا عشر في حبة ابيض واربعا عشر في حبة ابيض  
 معا او ليس في حبة ابيض واربعا عشر في حبة ابيض واربعا عشر في حبة ابيض  
 مولود ليس في حبة ابيض واربعا عشر في حبة ابيض واربعا عشر في حبة ابيض  
 واربعا عشر في حبة ابيض واربعا عشر في حبة ابيض واربعا عشر في حبة ابيض



في الخلق من حيث انه لا بد ان يكون ذكرا او انثى لانفسه لا يلد الا  
فيما مع تكون المذكورة والاولى صفة من صفات جنس ذكرها  
ثم ان طاعة النجس فيها عند الولادة وبعدها لا بد ان تكون  
بما لا يخلو من بعض الزمان والاشكال على الاشتباه بالاولاد  
اما شعاع من الآلاتين واما بقدرتها جميعا فان وقع الاحتياج  
بالشعاعين فلكم لهما لاد منقصة الآلة عند انقضاء الولد  
من الام طويح البول فهو المنقصة الاصلية للآلة وما يجرى  
من الشئ فيكون بعد ذلك فان بال من ان الرجال فهو ذكر  
والآلة الاخرى في ذواته فوفق في البدرج وان بال من النساء  
نحوه والآخرى فتولد في البدرج دون عمارين جنس  
الغزو والى كان من حكماء العرب في ما يجرى وقد رجع اليه  
الماضية فتبين ان يكون بوجوه وامارة فلم يقبلوه  
منه فدخل فيه للاستراحة وتقلب على قراشه ولم يزل  
الندم فاستلج جارية صغيرة من فخره فاجتبرها بذلك فمات  
الجارية في الحال فاقبض المبال ويروي وحكم المبال الى  
اجلها كما في ربيع وحكم بهذا لما سجنوه فهو حكم جليل  
وقد تدرى البشاع عليهم بما رواه عن ابي يوسف لو عن النبي  
عن ابي صالح عن ابن عباس عن ابي عبد الله لما سئل كيف  
يوريه مولودا كذلك قال في بول وقد روي في قوله

وجابر

وجابر ومن ثمة وبعيد ارجع السبب فان كان بول من  
الانثى جميعا فالحكم لا يجرى حذو جالدا في ربيع منه او يجرى  
حكم حال الطويح بان على تلك المسئلة لا يغيرها الحكم بوجوه من  
الاخرى كما اذا قام رجل بنية على نكاح امرأة ففطن لها بها ثم  
اقام اخوة اخرى لم ينفقته اليها وكذا اذا قام بنية على نكاح  
مولود حكم له بتم او عاده اخرى فاقام البنية لم ينفقته الا في  
فان لم يكن هناك سبق في الطويح فقد قال ابو عبد الله لا علم  
بذلك وقالا يعتبر اكثر جابوا للآلة الكثرة يدل على ذواته  
القعدة وروى ابو حمزة عن ذلك عن ابو بصير عن وقال له  
ربيت قاضيا بين البول بالاولاد واذا استويا في القدر  
لقد قال لا أعلم ما يترك ومن المعلوم ان الاعتراف بعلم  
العلم دليل على نكاح الرجل وروى عنه في ذلك على حكم  
وصاحبه واذا بلغ صاحب الآلاتين فلا بد ان يزوج الآلاتين  
للملود علقة لانه ان جامع يذكره او يبيت الخيمة او يقيم  
كما تعلقم الرجال فهو فوضوح وان تعد له ثيابا كمثل الخمر  
او روي حيا كائنا او يجمع كبايما عن اوطار الطير حبيل  
او نزل في ثيابه من فوا حراة فلهذا علامة اللاد لا يجرى  
عليه بعنينا عند البول وقول من يقول ليعا كان من هذه  
الامور باطنا لا يعلم غيره فهو ثمرة قلنا لا ينفق الا بعد

















علم باقوا ان الحق لم يكن في الميت وان كان الحي من غيره  
بان ترك امراته ما ملا من ابيها وجره او غيره ما من ورثته وما  
ملك الماراة بالولد المستشهد او اقل من زمان الميت يثبت ذلك  
الولد من الميت لانه قد تحقق وجوده في البطن حال الموت وان  
بالولد اكثر من اقل من سنة على لا يثبت ان لم يثبت على ثبوت  
هنا لا تقدير بوجوه في زمان الموت كذا ان ما اذا كان الحي من ميت  
فان العلوق هناك يثبت اكثر اوقات الحي بعد موته اثبات له  
من الميت بعد ارتفاع النكاح بالموت اما اذا كان الحي من  
غيره فليس يثبت ان ذلك الغير فلا يثبت هنا اعتبار اكثر الازمان  
برجاء المقتضيات على ما اقتضته المادون في تبيين بوجوه  
حال الموت وطريق معرفة صورة الحي وقت الزمان ان يثبت  
منه ما يطمح اليه كصور او عظام او كبر او صغى او يثبت  
عنه فان خرج اقل الولد والدر من غير ما يثبت هذه العلامات لم يثبت  
لا يثبت لانه لا يخرج اكثر من ميتا فكانه خرج كدمية ولا يثبت وان  
خرج اكثر من ميتا يثبت لان اكثر حكم الكرم في خروج كدمية  
والاصل في ذلك ما رواه ما يثبت ان ذم اذا ثبت السبب وراثته  
وصلى عليه والمصاب في خروج الكرم او الاقل ما ذكره في قوله  
فان خرج الولد متيقنا وهو ان يخرج راسه او لانا لم يثبت  
صوره اعني اذا خرج صدره كدمية يثبت ان ذم يخرج  
انكره

حياء

انكره حيا وان خرج اقل من ذلك لم يثبت وان خرج مكره  
وهو ان يخرج راسه او لانا لم يثبت ان ذم يثبت البسرة  
فخرج يثبت ان ذم يخرج اكثر حيا وان لم يخرج البسرة لم يثبت  
الاصل في صحيح ما ان الحق ان يخرج المسئلة على تقدير  
اعني تقدير بران الحق وكذا على تقدير ان ذم لم يثبت من صحيح  
المستند فان ثبوتها بخلافها من وفوقها جميع  
الافواه في اصل صحيح المسئلة ثم اخرج بسبب ان كان لا يثبت  
من مسئلة كورث في مسئلة ان ذم على تقدير ان يثبت او لا  
وفقا على ذلك التقدير من كذا وكذا في بيان الخش ومن  
هنا يعلم ما قلنا فيه بياك ان المماث في راسه في العظم لا يثبت  
ثم انظر في الحاصلين من القرب الكورث من العورث ايها  
اقبل على ذلك العورث لان استحقاقه للاولاد يثبت في  
والفضل الذي بينهما مما يثبت على صلبين موقوف من  
سبب ذلك العورث لانه يثبت استحقاق هذا الفضل على غيره  
او غيره فيلزم ثبوت المال بولي الاشتباه فان اظهر الحق  
وذا في الاشتباه فان كان متقنا لحسب الوقوف فيهما  
كان متقنا لبعض ما قلنا في بعض والما في معلوم  
بين العورث من غير كورث العورث ما كان موقوف من  
نفسه اذا ترك بينه وبينه واما ما قلنا في المسئلة من

الحج

من اربعة وعشرين على تقدير ان المولى لا يزوجها فماتت  
وربها بها وبما يقع فلان وجهها هو ثلاثة ولكل واحد منهم  
من الابوين الميراث وهو اربعة وللبنات مع المولى الذكر اربعة  
وهو ثلاثة عشر والبنات من سبعة وعشرين على تقدير ان  
اشي لا يزوجها فماتت على هذا التقدير ثلثين وربعها من ثلثين  
في مائة وثلثين من اربعة وعشرين الميراث من سبعة وعشرين  
فملا بغيرها في مائة وثلثين من ثلثين مع المولى الميراث من  
عشر وثلثين على سبعة المستحقين اربعة اربعة وعشرين  
وسبعة وعشرين توافق بالثلث لان كل واحد من هؤلاء  
يعبر بها معاً فافضل من اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة  
من الميراث من ثلثين مع المولى الميراث من ثلثين مع المولى  
ما بين ستة وعشرين منها ثلثين من ثلثين على تقدير ان  
الميراث من سبعة وعشرين ولكل واحد من الابوين ستة  
وثلثون وذلك لان سهام الميراث على من مسئلة المذكورة  
اعلى الميراث وعشرين ثلثين كما عرفت فافضل من ثلثين  
مسئلة الميراث وهو ثلثين سبعة وعشرين وربعها كل واحد  
الابوين من مسئلة المذكورة اربعة فافضل من ثلثين ذلك  
الميراث من ثلثين وثلثين على تقدير الميراث الميراث الميراث  
وعشرين لان سهام الميراث مسئلة الميراث اعلى سبعة وعشرين

ثلاثة

على ثلثين الميراث فافضل من ثلثين مع المولى الميراث من ثلثين  
اربعة وعشرين ولكل واحد من الابوين ثلثين وثلثون  
لان سهام الميراث من ثلثين الميراث اربعة اربعة فافضل من  
في وثيق مسئلة المذكورة وهو ثلثين مائة وثلثين في ثلثين  
الميراث من ثلثين وثلثين اربعة وعشرين لان ثلثين اربعة  
على تقدير المذكورة الميراث من ثلثين وثلثين ثلثين  
وهو الفضل بين الثلثين الميراث من ثلثين في ثلثين وثلثين  
من ثلثين كل واحد من الابوين اربعة اربعة اربعة اربعة  
من الميراث المذكور كل واحد من ثلثين ثلثين وهو ثلثين  
وثلثون وثلثين الفضل الذي بينهما فقد جعل الميراث من ثلثين  
الميراث من ثلثين وثلثين وثلثين وثلثين من ذلك الميراث  
ثلاثة عشر سبعة وذلك لان الميراث في ثلثين ثلثين  
اربعة ثلثين عند سبعة لان ثلثين ثلثين ثلثين ثلثين  
على هذا التقدير وثلثين ثلثين ثلثين واذ كان الميراث  
اربعة ثلثين ثلثين ثلثين ثلثين ثلثين في مسئلة المذكورة  
وهو اعلى ذلك الباقية ثلثين ثلثين ثلثين ثلثين واربعة  
اسمهم لان اربعة اربعة من ثلثين ثلثين ثلثين ثلثين  
سماها واحد اربعة اربعة اسم ثلثين ثلثين ثلثين ثلثين  
من ثلثين ثلثين ثلثين اسم من اربعة وعشرين وثلثين

اربعة









واركة موزنة تارة وقص ذلك الموقوف من مال كل الى المال المثل  
 بها اختلف في ذلك وان الغرض من ذلك ان يكون موقوف  
 من نصيبهم لئلا يمتد الى غير الفقهاء واما ان حكم يتر  
 لم يمتد شيئا مما وقف له الاصل في نصيب من الفقهاء وان صح  
 المسئلة على تقدير جودته ثم صح المسئلة في ذلك فيكون العلم بالذات  
 في المال وهو الموقوف وهذا في كل مسئلة في الجيدة والوفاء فان  
 قد انقضت بطريق وقدر بها في جميع الاخرى وان كانا يتر  
 احدهما في الاخرى فيحصل في الاربع على الوجهين كان في المسئلة  
 على كل واحدة من الفقهاء ثم يتر بغيره كان في المسئلة الوفاة في  
 مسئلة الجيدة او في وقفا والى غير ذلك من مسئلة الوفاة او في  
 وقفا ثم يتر في ذلك في جميع من الفقهاء في كل العارضة فان  
 جاهد الفقهاء في جميع وقفا والى الفقهاء في جميع وقفا من نصيب  
 ذلك العارضة المانع يتر مال الفقهاء والى الفقهاء في جميع  
 ما طرأ او في جميع لاه وام حاضرة في احوال الفقهاء في جميع  
 تقدير كمال الفقهاء في جميع الاربع في جميع الفقهاء والى الفقهاء  
 ان كان في المسئلة من سنة لئلا يكون في المسئلة في جميع الفقهاء  
 كوزعها للزوج نصف غير عائل والى الفقهاء في جميع الاربع لان  
 المسئلة على تقدير مائة الف او اقل من ذلك واما في جميع  
 الفقهاء في جميع الفقهاء في جميع كارب احوال في جميع الفقهاء

عا نقه برب

في احوال مسئلة في سنة اربعة منها الاربع واما في جميع الفقهاء  
 احوال الفقهاء في جميع الفقهاء واما في جميع الفقهاء  
 من جودته وهو في جميع الفقهاء في جميع الفقهاء في جميع  
 على وعلى في جميع الفقهاء في جميع الفقهاء في جميع الفقهاء  
 الاربع في جميع الفقهاء في جميع الفقهاء في جميع الفقهاء  
 المال ويدفعها اليها في جميع الفقهاء في جميع الفقهاء في جميع  
 لان مسئلة الجيدة في جميع الفقهاء في جميع الفقهاء في جميع  
 منها في جميع الفقهاء في جميع الفقهاء في جميع الفقهاء  
 للزوج من مسئلة الجيدة اربعة في جميع الفقهاء في جميع الفقهاء  
 وهي سنة في جميع الفقهاء في جميع الفقهاء في جميع الفقهاء  
 ثمانية في جميع الفقهاء في جميع الفقهاء في جميع الفقهاء  
 وعشرين في جميع الفقهاء في جميع الفقهاء في جميع الفقهاء  
 وهو نصف العاقل وبقوة في جميع الفقهاء في جميع الفقهاء  
 مسئلة الجيدة في جميع الفقهاء في جميع الفقهاء في جميع الفقهاء  
 وكان لها من مسئلة الوفاة اربعة واما في جميع الفقهاء في جميع  
 على في جميع الفقهاء في جميع الفقهاء في جميع الفقهاء وهو  
 اربعة عشر في جميع الفقهاء في جميع الفقهاء في جميع الفقهاء  
 سنة وبقوة في جميع الفقهاء في جميع الفقهاء في جميع الفقهاء  
 والى الفقهاء في جميع الفقهاء في جميع الفقهاء في جميع الفقهاء

الحرب وفتح القلعة  
في سنة ١٠٠٠ هـ  
الملك الناصر  
الملك الناصر

المسألة

فلا تخش منه لو اراد ان كان تورخا للمسلم من الكفار فله ان يوزعها  
 الكتب بعد الحق بدار الحرب يكون بالامواج لانه ان كتب  
 من هو من دار الحرب والمسلم لا يرد من الحرب ولو كتب المرأة جميعها  
 اى سوا الكتب في الاسلام او ردتها قبل الحق بدار الحرب  
 لردتها بالمسلمين على خلاف ما بين اصحابنا وبكذلك الردة لا تقسم  
 عندنا بل بحسب رتبة السلم واترعت لانه يعلم من حق من قبل السلم  
 واليه الاصل فاما الحقوق في الدار الجارية وانما هي من غير اصل  
 لا شيء مما هو وقع منه ودار الحرب بخلاف المرأة اذ لم تزل  
 بارادها من عند نفسها لم تزل معه ما لم يكون احد من المسلمين  
 ملكها فلو ردتها لانها لا يرتب منها ولا وجه الا ان يرضى اذ  
 يرتب ثمنه ولم يبر مشرتة على الملك ولا يكون كالنكاح  
 المرفقة واذا لم يرضى بدار الحرب فلا يرضى في نفسها لانها  
 تشرقا والاشراق خلاف ذلك فيرضى معه ما لم يرضى ذكره  
 امام السج في شرح سيرة الغيبة وذكر في شرح التفسير  
 الكبير الذي اذ انقض العدة لمحق في دار الحرب كان الحكم منه  
 كالسلم الذي اراد وذلك لانه من اجد وانما يجوز عليه الحكم  
 المسلمين واما ما يرد فلا بد من احد الا من سلم ولا يرضى لانه  
 جان بالردة او فلا يرضى العدة الشرعية التي هي بالردة بل يحرم  
 عقوبته كالنكاح في غير حق واليه الرد لانه لا يرضى اليها

الكبير

عزیز



وتكون ويعتبر في الميراث الملة وهو ان الحكم في النكاح ليس للميراث  
 ان يزوج مسلمة ولا كافرة اصبحت ولا مخرجة لانه النكاح  
 يعتمد الملة والملة لم تكن تلك المرتبة لا يربط من اهل الملة  
 ليست ذات ملة الا اذا ارتد اهل ما جيت به قوم في غير ذلك  
 كما يربط بعضهم مع بعض لان ديارهم ميارس وارجوب  
 لمعذور احكام الكفر فيها فيقتل رجلا لم يثبت نسائه وولدها  
 ربه كما فعل ابو بكر رضي الله عنه فاستجاب عليها ولم يمسهم  
 جارية فولدت له محمد بن الحنفية وسبى على رضى الله عنهم في ذلك  
 بنينا جيت لا ارتد وانما باعهم من مملوكة بن ابي جهم بن العباس  
 ورجلهم والصلف والديارات في ان اى وارث يعتبر في قسمته  
 مال المرتد ذوى الحسن من اعمه الى موكاله وارثه واثنتون  
 ردمه وبق ردمه الموت المرتد لم يرث والميراث له من حشر  
 بعد ذلك حتى لو سلم بعض قراية بعد ردمه او ولد له من  
 حقوق حادته بعد الرقة لم يربط منه وورثه بوجه مستطاع  
 عند ائمه يعتبر وجود الدارث وقت الرقة ثم لا يملك اثنتان  
 بوتر قبل الرقة بل يكون ميراثه لو رثته وورثه بوجه مستطاع  
 الاصح انه يعتبر من مكانه وانما له حين قتل او ماله بغيره  
 كان موجودا حال ردمه او حذرته بعد **مسألة** في الكسرة  
 حكم الاسير حكم سائر المسلمين في الميراث ما لم يلق ارتد فيه  
 غير

في ربه ويعتبر من الملة لان المسلم مع اهل دار الاسلام انما كان  
 الاثرى ان زوجته التي في دار الاسلام لا تبين منه الى الكسرة  
 للاسير كما لا يثبت في قتل عصفه النكاح لا يثبت في الميراث  
 وان تارقا فيه فقد حكم المرتد ان لا فرق بين ان يرتد في دار  
 الاسلام ثم يقيم في دار الحرب وبين ان يرتد في دار الحرب ثم يقيم  
 في دار الاسلام على التقديرين يصير حرمها فان لم يعلم ردمه ولا رثته  
 ولا ماله في حكم المقتدر ولا يستقيم ماله ولا يزوج امراته  
 حتى يثبت بغيره فان ادعوا رثته انما ارتد في دار الحرب لم يقبل ذلك  
 الا بشهادة مسلمين عدلين في ان شهادتهم القاضى بوجوب  
 الطرقة بينه وبين امراته وقسم ماله بين وثقته لا ذمت حكماء عند  
 قضا القاضى فان جاء بعد قضاء ذلك الرقة لم يقض القاضى حكمه  
 فلا يرد عليه ردمه ولا ماله الا ما كان في ما بعثه في داره  
 كما في دار المرتد المعروف ذواتها وبالاسم القاضى شهادة  
 العدلين ولم يحكم بها بعد ردمه بها وانما وانما الرقة كان ما  
 له على حاله ارتدا ولم يرتد كذا القاضى يتركه ان يدين فان  
 غير الا بان منه ان كان ذلك ولك حكم ثبت نفسه الرقة ولا يحكم  
 بعقوبة ردمه وماله اولاده لانه حكم ثبت بالموت ولا  
 يكون لردته حكم الموت الا اذا التعلل **قضا القاضى**  
 في الحرة والحرة والعرض او امارات مما قد بينهم قراية ولا يترك

يقسم دار  
 الحرب

ايم ماته اولك اذ اذ غرقوا في الشبهه معاً او غرقوا في النار فلهذا  
 اوستخط عليم جدار او سقط بيت او قتلوا في سكره ولم  
 يعلم التقدم والتمخر في موتهم جعلوا كائنا ما قالوا انك كواحد  
 منهم لو رثته الازلياء والابرار بعض هؤلاء الاموات من  
 بعض وهذا هو الجواب عندنا وعندك انك تعلم ذلك في  
 المطاوع كذا عندنا في قوله وهو من رثته اليك وكره رثته  
 ثم بيت رثته كاسنذكره وقال علي رثته عندنا وامن بهو  
 في صدق الروايتين عنهما رثته بعينهم اعم بعض هذه الاموات  
 من بعض الاموات وراثته كل واحد منهم من هذا جسد فانه لا يرث  
 منه واللام ان يرثه كواحد من مال الغني والاشك في الجوانب  
 واليه في سبب ابيه اليه لعل والوجه في ذلك ان سبب استحقاق  
 كل منهما ميراثه صاحب بهو ميراثه بعد موته صاحب وقدرنا  
 حيوتهم يتبعون نجل اليك بسبب وسبب الجوانب موته قبل موته  
 وهو يتركك فيه فلا يثبت الجوانب بالاشك الان فيما ورثته  
 كل منهما من صاحب لاجل الضرورة وهي ان تورث  
 احدهما من صاحب يتوقف على انكم موت صاحب قبله لا بعده  
 ان يرث صاحبهم لكن ما ثبت للضرورة لا يجدهم من الجوانب  
 وفيما عدا ذلك من المال يترك فيه بالاصل قال اليقينين  
 لا يزال بانك كمن يتحقق بالضرورة وشك في الحديث اياه  
 او بالكم

او بالكم ونان ان سبب استحقاق كل منهما ميراثه صاحب  
 معلوم اليقين وماله في سبب لم يثبت الاستحقاق او لا يثبت  
 ثبوت بانك وبيان ان السبب بينهما انما هو ميراثه ميراث  
 مورثه وانما يعلم ذلك بطريق الظاهر او بغيره في قوله  
 اليقينين ان الظاهر انما كان على ما كان وفيه اليقين  
 لا انعدام الدليل للزيل للموجود واليصل المنفرد في سبب  
 الحيوة في القام بها كان لا في اثبات ما لم يكن كعبه المقفود  
 يحصل ثابته في نفي التورث عنه لان استحقاق الميراث من  
 مورثه وانما قد ظهر الموتان ولم يعلم السبق فيحصل كانهما  
 وقعا معاً كذا تزوج امراته ثم تزوج اخرها ولم ير السبق  
 منهما في ذلك كانهما وقعا في نفس الكائن هكذا ايها يحصل  
 الاخوان مثلاً كانهما معا حقيقة فلا يرث احدهما من الآخر كما  
 في صوره اجتماع الموتين حقيقة وقد روي في ميراثه  
 عنه ابيه اذ قال امرئ القيس الصدوق رثته ميراثه ثبوت ابيه  
 العامة لو رثته الازلياء من الاموات ولم اورث الاموات منهم  
 من بعض وامرئ عمر ثبوت رثته اوطا ميراثه اسس وكانت  
 القسيلة قوت باسرها ثبوت الازلياء من الاموات ولم اورث  
 الاموات بعينهم من بعض وبهذا نقل عن علي بن فضال  
 ومعهذا في اعراف اموات الكبر واصغر وخلق كل ما يورث



ومولى وشركه كور اجد منها سبعين وبنها لا فعتد لا يقسم  
 شركه كور اجد منها فيسقط لام كل منها احدى عشر شركه وهو  
 ثمنه عشر ولبنت كل منها النصف وهو ثمنه واربعون  
 ولولاه ما بقى وهو ثلث ثلثه على واربين مسعوده اثني  
 الاربين عنهما يحكم بمرت الاكثر او لا يقسم شركه فلام  
 الما السرس ثمنه عشر وللاية النصف ثمنه واربعون  
 وللاصغر ما بقى ثلثون ثم يحكم بمرت الاصغر فيقسم شركه كور  
 فبقى ثمنه من شركه كل منها ثلثون وهو ما ورث كل واحد  
 وللام من ذلك البتة اليسير وهو ثمنه وللاية كل منها  
 ثمنه وهو ثمنه عشر والباقي للمول لان كل منها الاربعون  
 صاحب ما ورث من ثمنه اصبحت لام كل منها عشرون ولبنته  
 ستون ولولاه عشرة ثمنه

الكتب بعنوان  
 الملك  
 العباد  
 محمد  
 محمد  
 محمد

بسم الله الرحمن الرحيم  
 معذرة التسمية بالفارسية على التحقيق باسم خدامي اهل بيتي الخلد فيكم من  
 خدامي كره وركب ثمنه ثمان واربعون واربعون واربعون  
 مؤمنان را استماع ستان است وطلايت احمد ثمانه ككنا به است  
 حواجر اهل الحق فيكم بركه ان كتاب الفقه نام كره است اهران  
 معذرة التسمية بربن عبد الله ثمنه ثمان واربعون واربعون  
 معذرة الاك قول اسم احمد مركب من حروف الاقشام للمعنى ملايكون  
 معذرة وبوالشقي الملام الملقب بالتسمية واخلفه في حروف الاقشام قال  
 بعضهم بغيره اجد اسم احمد اجد اسم احمد اجد اسم احمد  
 مؤخره اجد اسم احمد اجد اسم احمد لان الفصل الواحد من الفقه بغيره  
 بالاقشام والاقشام قولها بان بعد ما كان التسمية بحسن معنى قول اسم احمد





بين ان المصلحة احد تم نيات وحين ان يعيد فيها قلبه والاشياء تنطبق  
 بالشرع وشرع الشرع فعلا وتركها المرامن الشرع بناء على المصلحة  
 وجوده شرعي فلا يبرهن بطلان النوع الشرعي وعات اي عدا كريمة  
 وغير الشرعي وعات ما يبرهن اي ما يبرهن كريمة اي بين حكم النوع بعد  
 بين وبين ما يبرهن اي ما يبرهن وعقبتها وان كانا اي كريمة ما  
 ليس بين على الطالب اي ما يبرهن التحقيق وركب اي موثقا ومثبطا اي  
 مطلقا ومثبطا في قلبه فنفق احد التوضيح بالشرع على اربعة  
 انواع فمن وجوب وشتر وسحب اي الاواب والشرع في  
 واختار في هذا القسم ويعدا المباح اي المبرر بما المباح واما المباح  
 بل اقر والمحق لان الاتصال ان فعل الشيء على الصلة عليه وسليم  
 مرة ليعيد الا باجته في ان لا يكون بشرة صا على الشرع بالعلم  
 فيه الشرع وميت ويطبق الى طوعه الفرض من الاتية اربعة انهم  
 عدم ما مضى في هذا بيزن القياس الملامى وذكر في التعليل الشرع  
 كذا فيحصل المباح ونحن قال ما ذكر من معنى فوات الفرض  
 ليقضي الفرض السحب في عدم الامداد العقاب والعقاب في ذلك  
 ليس كذلك لان السحب في شانه يقال كريمة فيجوز احد المبرهن  
 واما الحق والكسوف والتاكد لو انشبه في المصلحة على ما تلامه لا مشع  
 من تركه ان لا مشع فهو من جهل نوايه لا بد ان يعلم  
 فهو لا يخلو من نوع مباح المباح وغير الشرع لغايات

محرم ومكره ووبه القدر اي قبيحا المصلحة الشرع فيه  
 اي في ذلك المصلحة وهو جاز في المصلحة الشرع في المصلحة  
 حكمه حيث قيل في حكم العقاب بالفضل عدا وعده سبوا فالاولى  
 بترك عدم الشرع وعات ان كانت الشاة لا يكره فافرض في التفرقة  
 فالحق في ثمانية انواع احاد الفرض فان ثبت بدليل قطعي في ثمانية  
 وذلك النفس الى ص والعام على الخصوص والسنه العادات والجماع  
 الامة وكلها في حكم الشيء هو الا ان كانت في الشواهد بالفضل  
 اي احد تم فان من سبها نارا فلا يجوز عليه ولا يبرهن  
 لا يجوز عليه ولا زرع عليه ولكن يجوز مصلوته والعقاب بالترك بانه  
 لان تركه بعذر كما لقيام بتركه المصلحة والوجود لا يبرهن  
 العقاب حتى قيل ان المديون لو خاف من الفرض بالصلوة  
 قايما او مستقبلا القيد لكان يصح قايما ويخوف من القيد في  
 والكفر بالانكار في التفتق عليه اى في الفرض التفتق عليه بصفه  
 الملاح والمحب ومطلق المسح على الرس في الوضوء اي بلا جان  
 فخره وان الفرض يختلف فيه الكاره لا يوجب الكفر كترتيب  
 في الوضوء وعينه كالوتر والتفريق في مسح الرس والوجوب  
 ما ثبت بدليل قطعي في ثمانية وهو ان الفرض العام المخصوص والمأوى  
 من غير الواحد والقياس وكلها في حكم الفرض عملا لا اعتقادا  
 اي لو تعلق بها بدول الفرض هو بتركه بلا عذر ليعاقب











والفصل هو عدد الركعات وصلة الصلاة من الوجوه وغيره  
والشرط ان يعلم بقلبي صلو على ما ذكرنا بل في  
شرط بل يجب ذلك اذا لم يكن موصوفاً ثم الشئ في كل صلاة  
متقدمة على الشرع ومقالاته لا ومتاخره عند المقارنة  
فما عتبارها او كونها افضل واما المتقدمة فان كانت متقدمة على  
كذلك والى كانت متقدمة فالحق لا يقتضي شيئا وبين الشرع  
فعل لا ينافي مع غيره والافضل معتبره واما المتقدمة  
اختلوا فيها فمتساوية في اعتبارها ومقتضى ما يقتضي  
بالشئ ثم الحصة لا يكون اما ان يكون متقدما او اما ان  
متقدما فانه متقدما على غيره الى حيث هو في نفس الفعل  
بالقيمة المذكورة وكذلك الامام ولا يشترط في حقه نية الامة  
حتى لو كان ميسرا وجردا ولو ان لا يوم اجبره رجلي  
واقصى به صلوته فيقتضي عنه جميع الامة حتى النساء  
نية الامامة لئلا يشترط لها الاقتضاء بالامام واما القدر  
فيما عتبر نية المصلون ونية المانع وان لم يكن الامام  
معلوما عنه كشره المانع وفي الكثرة والنية بل في صلو  
ان يعلم بقلبي صلو على ما ذكرنا بل في الشرع لا يقتضي  
والشرع ولا من شرط تعيينه كالتعيين في المانع ولو  
لا من شرط الوقت بل هو في الامة لا يقتضي منه ومن

الوقت

الوقت قال صاحب الشارح بهذا ان قرين المخطئ في اليوم او  
لمدة الوقت او فرض الوقت اذ كان في الوقت بان قال له  
لمدة اليوم او لمدة الوقت او فرض الوقت فاما اذا لم ي  
الكل او اذ لم يدرجه ولم يدرجه في الوقت فليس من شرط  
لا يدرجه و منهم من يقول بغيره والمجاناة في صلوته عند  
توهمه في المصير بان لا يقتضي الامام ان يدرك الصلاة في  
هذا الصب ليس له ولا يدرجه في كذا في صلوته عند الاستلام  
والفصل الاول في قولنا لا يقتضي ولا يدرجه في صلوته  
والشئ في صلوته من الامام لا يقتضي ولا يدرجه في صلوته  
فمنه عند التوجيه في صلوته في صلوته ولا يدرجه في صلوته  
وصوره وعقابه في قولنا ان لا يقتضي الامام ولا يدرجه  
بالصلاة عند جهلها ولا يدرجه في صلوته في صلوته  
حتى لو كان جاهلا او غافلا او لم يدرجه في صلوته  
مراعاة لفظ التكبير وحركه واجبه كما في قوله لا يدرجه في صلوته  
ان لا يدرجه في صلوته مع واجبه من اسماء الملائكة التي ينبغي  
من التعظيم فرضه والدرجته في صلوته في صلوته  
عليه من يدرجه في صلوته في صلوته في صلوته  
في صلوته في صلوته في صلوته في صلوته في صلوته  
المسئلة في صلوته في صلوته في صلوته في صلوته في صلوته





فان كان بعد ذلك على الجبهة التي يجوز بالاتفاق وان كان غير  
غير كذلك على الجبهة التي يجوز وكذا اذا كان على  
بالاخر في جبهة واحدة او على الجبهة التي لا يجوز  
بالاخر في جبهة واحدة او على الجبهة التي لا يجوز  
وسمي في باب الجنب والفتحة الاخرى الى مقدار التشهد  
بعد السجدة الثانية من الركعة الاخرى سواء كانت الصلوة  
ثلاثية او ثمانية او رباعية والارض والطلع حتى لو صليت  
ولم يقدر آخرها ذهب ظهر صلوة لو قام من الثانية الى  
الثالثة ولم يقدر فيها وفي اربع ركعات او ست ركعات  
ثم بعد ذلك آخرها ثم صلوة اخرى والقياس ان لا يكون  
محرورا ما انقضى التشهد فسمي في باب الواجبات والشرعية  
فيما لم يشرع في احدى ركعات في الاصل التي لم يشرع  
في ركعة كالقيام والقراءة والركوع حتى لو ركع في ركعة  
الى الطائفة فانه يعود الى القيام ويعيد السجدة في ركعة ثالثة  
ويعود من ثالثة في ركعة ثالثة في ركعة ثالثة في جميع الصلوة  
الالحقة بشرعية جميع الصلوة كغيره في الاصل والفتحة  
الاخرى واما فيما ذكر من شرعية في ركعة كالحركة او في  
جميع الصلوة كما ركع في ثلثين منها او في ركعة واحدة بعد  
الركوع من الركعة الثانية انه ركع بعد من الركعة الاولى

فانه

فانه ياتي بما لا تذكر ولا يبعد منها الركوع بل يسجد بعد السلام  
اذا شرب القيام على الركوع وترتيب الركوع على السجود وقول الله  
الصلوة للتوحيد لا يترك كذا في الكفا والفرع في الصلوة  
في الصلوة لو لم يركع في ثلث الصلوة بعد صلوة من هذا عند  
السجدة وقول الله ليس بفرض حتى لو خرج من الصلوة بغير  
صلوة من بعد ما قد ذكر في التشهد بان هذا كما اذا قد ذكر في التشهد  
وهو يتبين في المار عند الجنب في صلوة من هذا ثم صلوة

الصلوة

**الواجبات** في الواجبات وهي احدى وعشرون منها هي  
الواجبات ومن هذه التسعين ما هو جميع اى من قدر على الواجبات  
او لم يقدر او الصلوة اى الموضع الواجب وعليها وهي تسعة  
ومنها ما يخص بعض المسلمين وبعض الصلوة وهي احدى وعشرون  
اما العام فلفظ التكليفية وهو قوله احد ركعتين في صلاة  
ان الشروع بلفظين من تعظيم فربما كما صرح في او لم  
اوسمى احد او لا اكد الا بعد ان يقرأ في الصلاة كما ان  
قال تعالى بركعتين او خدائ بركعتين او ثلث خدائ بركعتين  
كان بركعتين والعربية اول قوله لا يجوز الا ان يركع في ركعة  
وفي قوله ان فلو لا يجوز في الاحوال كما ولو شرب بالعلم  
اظهر في حاله لا يجوز اما ما عاقله في التكليف فواجب حتى لو ترك  
سواء في ركعة واحدة او في ركعتين او في ركعة واحدة والفتحة























الاصابع لا يغيب فيها اصابع يديه حاله استورة كقولهم يمسك بها  
 العين في الدار لا يمسك بها العين الا حاله استورة ولا يخرج من التفرغ  
 الماء الزكوة وفي ما يراى من هذا النوع التفرغ وهذا النوع على  
 التفرغ من تركها على حاله ولا يتغير في العلم والتفرغ هو وصوله  
 مسعودى او روى عنه كما هو مروي في حديث بك سر سجد وروى اى  
 بطريق الشيخين وروى عنه وروى عنه وروى عنه وروى عنه  
 ويكسر عن روى وفي الدار بعد اصابعه في العلم والتفرغ  
 او يمسك في العلم ويكسر عن روى عنه وروى عنه وروى عنه  
 ما يتطاع في روى عنه وروى عنه وروى عنه وروى عنه  
 التفرغ وفي روى عنه وروى عنه وروى عنه وروى عنه  
 اصابع اى اصابع اليد في القيام اى في حاله القيام وروى عنه  
 على فخره في العلم ويكسر عن روى عنه وروى عنه وروى عنه  
 ولا يمسك روى عنه وروى عنه وروى عنه وروى عنه  
 شركا له وروى عنه وروى عنه وروى عنه وروى عنه  
 حيث يرى باطن حذو اللات من كات خلفه وفي الايسر كذلك  
 طوافا لالكلام فخره وروى عنه وروى عنه وروى عنه  
 يمسك في العلم ويكسر عن روى عنه وروى عنه وروى عنه  
 ولا يرفع يديه الى فخره وروى عنه وروى عنه وروى عنه  
 للفتور والعين على العين وروى عنه وروى عنه وروى عنه

لصنف

للصنف واليمين المروية والعين المروية واليمين المروية  
 حجرة الاول واليمين المروية حجرة الاول واليمين المروية  
 باليمن كغيبا الى القبلة في العلم والتفرغ وهذا النوع على  
 العلم كغيبا الى القبلة في العلم والتفرغ وهذا النوع على  
 الى الحق وعنه وروى عنه وروى عنه وروى عنه  
 مواضع تكسبه الانشاج وتكسرات العبد بين والفتور في الوتر  
 وفي الصنف والمروية حجرة الاول واليمين المروية  
 الى الحق وعنه وروى عنه وروى عنه وروى عنه  
 وحده تكسبه النساء وروى عنه وروى عنه وروى عنه  
 سماء والفتور في العلم وروى عنه وروى عنه وروى عنه  
 التفرغ وهو كات ب معتبر في العلم وروى عنه وروى عنه  
 هذا حيث اورد وروى عنه وروى عنه وروى عنه  
 با حجة حجة اذ يمسك حذو اللات من كات خلفه وفي الايسر كذلك  
 المروية حذو اللات من كات خلفه وفي الايسر كذلك  
 لا حبال والعبد المروية وروى عنه وروى عنه وروى عنه  
 مينا بين روى عنه وروى عنه وروى عنه وروى عنه  
 واخر ارج الكفين من الكفين حذو اللات من كات خلفه وفي الايسر كذلك  
 لاف وروى عنه وروى عنه وروى عنه وروى عنه  
 الحنف لرجال الاخراج ولكن لا يمكن في الكفين لاف روى عنه





























جيرانه فان لم يجد الصلوة دون الوضوء اكتفى عن التمسك بالانه  
فوق الضحك وهو المجموع له في الجارية وان لم يجد الصلوة والوضوء  
اما التمسك وهو الذي لا يكون بموضع عال ولا يجازي فان لم يجد  
شيئا من الصلوة والوضوء وهو الذي لا يكون بموضع عال ولا يجازي فان لم يجد  
الاخرين المتوفى والاختلاف في وقتل الحية في الاطلاق فكل  
من هذه التمسك على كثير ولكن لا يصلح الصلوة فلا ينبغي  
الصلوة ويتلوهوا في العواكث فيل ما يجوز الى الله وقيل  
ما عداه من النظر في الصلوة وهذا التمسك حسن شيئا  
وعلا نزه الاقامه في تعريفات كثيرة في وقتل الحية والاكل والتمسك  
من نزه القبول لكل من العنا ووترك فرض من العواكث في  
عذر له في وقتل الحية في وقتل الحية في وقتل الحية في وقتل الحية  
من في وقتل الحية في وقتل الحية في وقتل الحية في وقتل الحية  
في وقتل الحية في وقتل الحية في وقتل الحية في وقتل الحية  
تم الكتاب واخرج الاجل من المجلد والفتوى في المجلد  
والفتوى الكبرى والمداية وجايتها والمفتق وميزان  
الاصول والكتاب حتى لو لم يجد بالحدث لا تقيد الصلوة كن  
يصح فيقسم حديث جاران

ينصرف المتوفى وتبين

ويبنى عليه بقيت

صلوة

واما علم

بالصواب





